



PROVISIONAL

A/39/PV.49

8 November 1984

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة التاسعة والأربعين

المعقودة بالمقر، في نيويورك،

يوم الاثنين، ٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٤، الساعة ٣٠ / ١٠

(زامبيا)

السيد لوساكا

الرئيس :

الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا : تقرير الامين العام [١٣٩] (تابع)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات المطبوعة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات المطبوعة باللغات الأخرى، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة. أما التصحيحات فسينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية. وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750,2 United Nations Plaza . مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

84-64290/A

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٥

الهند ١٣٩ من جدول الأعمال (تابع)

الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا : تقرير الأمين العام (A/39/594)

السيد د ورانتي (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الأسبانية) : اتفق ممثلو شتى الدول الاعضاء ، وموظفو الامم المتحدة المؤهلين أعلى تأهيل ، اتفاقا واضحا لا لبس فيه على الاعتراف بأوضح العبارات وأكثرها موضوعية وملائمة للتحليل القوي بأن الحالة السائدة في افريقيا تعتبر كارثة رهيبه ومأساة انسانية واجتماعية مفرجة . وبأني وضد المكسيك الى هذا المحفل في هذا الوقت الحاسم بالنسبة للقارة الافريقية ليؤكد من جديد تضامنه مع الدول الافريقية . ونحن نجد في قلب افريقيا في هذا الوقت مطالب ملحة للغاية ومعبر عنها تعبيراً قويا ومؤثرا للشعوب التي تناضل منذ سنوات طويلة من اجل تقرير مصيرها وتنميتها ، ضد الكوارث الطبيعية القاسية والاستغلال والظلم .

ولقد تأثر المجتمع الدولي بالحقائق الخطيرة ، التي من ضمنها أن أكثر من ١٥٠ مليون من البشر يعانون بسبب مشكتي التصحر المستفحل والجفاف المستمر ، وأنه يوجد الآن في اثيوبيا وحدها نحو مليون شخص - وهو أمر يبد وغير معقول ونحن على ابواب القرن الحادي والعشرين - مشكون على الموت جوعا . وقد تسببت الأبعاد الانسانية الضخمة لهذه المشكلة وما ترتب عليها من أضرار اجتماعية واقتصادية تؤثر على عدد من الدول الافريقية في الانتكاس صوب التخلف . هذه الحقائق لا يرقى اليها شك . ومع تعاظم الزيادة السكانية اليوم وتزايد الاحتياجات الاساسية عبر السنين ، عادت بلدان عديدة ٢٥ سنة الى الوراء فيما يتعلق بنوعية الحياة فيها . وهبطت المؤشرات الحالية الى مستويات عام ١٩٦٠ .

وإزاء هذه الظروف ، واعترافنا بطبيعة الحالة في أفريقيا التي تتسم بخطورة غير عادية ، يكون من الأمور الحتمية تجنب الانسياق وراء الأوهام والخيالات ، وتقدير الحقائق كما هي . إن الأزمة في أفريقيا لم تظهر على نحو مفاجئ ؛ كما أنها ليست ظاهرة منعزلة أو عابرة . فهي على عكس ذلك ، مؤشر بالغ الدلالة على نوعية المشاكل المتعلقة بالبقاء التي تواجهها الدول التي أخذت منذ القضاة على الاستعمار تتجه نحو الحياة السياسية المستقلة ، وتكافح لارساء الأساس لتحقيق اكتفائها الذاتي وسلامتها في المجال الاقتصادي في إطار بنية دولية معادية وغير موثوقة .

ان الأزمة التي تمر بها افريقيا اليوم أزمة متعددة الأوجه ومتعددة القطاعات ،
ومعبرة أخرى ، أزمة تكاد تكون كلية . فنناجها ليست قاصرة على مجالات الغذاء
والصحة والسكان ، بل ويمتد تأثيرها الى الانتاج العالمي للسلع الأساسية وتدريب
القوى العاملة البشرية ، ومجالات النقل والاتصالات والقطاع الخارجي وكل موارد الحياة
الاقتصادية والاجتماعية . فهي أزمة تهدد وتشوه كل هذه الجوانب . وفي هذه الظروف
لن يكون مجرد ارسال السفن او الطائرات المحملة بالأغذية والملابس والأدوية اليوم
اولمعة سنة أولمعة خمس سنوات هو الذي سيؤدي في النهاية الى اعادة تعمير افريقيا .
ولا يشك أحد في أن هذه الضروب من المساعدات لها أهمية مطلقة ، وستظل كذلك
اذا ما أريد تجنب الانهيار الكامل ، لكن من المسلم به أيضا ان تدفق هذه المعونة
بادرة أولى نحو الاعتراف بالتفهم والتضامن الذي تحسه مختلف الامم تجاه الدول التي
اجتاحها الجوع .

ومع ذلك ، يجب ان نعترف بخطورة بعض المظاهر المؤقتة للأزمة ولا سيما فيما
يتعلق بالغذاء والصحة ، وهي مظاهر لو تسنى التغلب عليها ، لأمكن أن ننقذ حاليا
أرواح العديد من البشر . لكن ما تحتاجه وتطالب به افريقيا ليس مجرد المساعدة
التي تمكنها من البقاء ، فالعمل المتواصل المتسق الذي تحتاجه افريقيا هو ذلك الذي
يؤدي الى احداث تغييرات هيكلية في اقتصادها وفي البيئة الدولية القادرة على تفادي
الخطر الداهم لعودة ظهور هذه المأساة نهائيا . فالقنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي
هما المضادان الناجعان لتفادي وقوع الكارثة مستقبلا . وهذا هو المغزى العميق الذي
ينبغي ان يراه العالم بأسره في الالتزام بالتضامن الذي تبدي في مداولاتنا في هذا
المحفل .

وفي هذا السياق ، يظل الشرط الأساسي المسبق لنجاح عطنا ، التفهم الكامل
للطبيعة الهيكلية العميقة للأزمة في افريقيا ، باعتبار ذلك أحد التجسيدات الرئيسية
للأزمة الاقتصادية العالمية . ولقد أقيمت هذه المنظمة لغرضين تاريخيين بالفسي

الأهمية ، هما صون السلم بين الام والسعي الحثيث لتنمية الشعوب . وليس هناك محفل آخر غير هذا أو أفضل منه يمكن أن تقصده بلدان أفريقيا لتتشد الدعم الذى تحتاجه لمواجهة المصاعب المقبلة التى تجابهها والتغلب عليها . ان المحفل المناسب هو هنا في هذا البيت المشترك للأمم .

ان الموقف الذى يواجهنا يمكن - وان بدا ذلك باعنا على الدهشة - ان يصبح فرصة نادرة يظهر فيها مجتمع الدول الاعضاء تمسك بمبادئ الميثاق . ولقد حان الوقت لكي تقوم الامم المتحدة وهي على مشارف العيد الأربعين لذكرى انشائها باستعادة حيويتها بالعمل على اساس من التضامن وروح التعددية .

وجب ، سعيا الى تحقيق هذا الهدف ، ان نعترف بأن الصيغة المشتركة للعمل يجب ان تتجاوز فكرة المساعدة رغم ما لها من أهمية ورغم ما تتمتع به من قدرة على إثارة الاعجاب . ففي هذا السياق ، اصبح من الامور الجوهرية ان نعترف بالحق غير القابل للتصرف للأمم الافريقية في أن تحدد بنفسها الشروط وأن تتحمل بالمسؤولية المباشرة عن اعادة تأهيل اقتصاداتها ، وأن نحترم ذلك الحق . وعلى سبيل الممارسة الكاطبة والدائمة والمستمرة لتلك المسؤولية ، اتخذت مبادرات عديدة ووجهت نداءات كثيرة من ممثلي البلدان الافريقية بهدف التغلب على الأزمات ومواجهة تحديات التنمية . فهناك خطط اقليمية لمكافحة آثار التصحر والجفاف ؛ وخططة عمل لاغوس ، ومقترحات لعقود من التنمية الصناعية والنقل والاتصالات أيضا ؛ وبرنامج عمل نيروبي في مجال الطاقة ؛ والبرنامج الشامل الجديد للثمنينات للعمل في البلدان الاقل نموا ، واطلان اديس ابابا بشأن المديونية الخارجية ، واطلان هرر بشأن ازمة الغنم ؛ ومؤتمر الوزراء بشأن الازمة الاقتصادية والاجتماعية في افريقيا ؛ والمذكرة الخاصة الصادرة عن اللجنة الاقتصادية المعنية بأفريقيا ؛ وبرنامج البنك الدولي لمنطقة ما دون الصحراء في افريقيا . وهكذا فان بلدان القارة طرحت على المجتمع الدولي بوضوح تام المجالات ذات الالوية والاطر الزمنية التى ينبغي القيام فى حدودها بعمل حاسم لحل هذه ،

الأزمة ، وأولى هذه المسائل الأساسية المقاومة الفورية لمشكلات نقص الأغذية واستعادة الحد الأدنى الاساسى من المستوى الصحى لملايين البشر الذين أضرروا من جراء سوء التغذية والمرض ، وإيجاز انقاذ الارواح ، ويتبع ذلك فوراً وأقصى سرعة ممكنة أن نقوم بضمان استئناف النمو الاقتصادى والتنمية فى المنطقة .

وقد اشار الامين العام فى المذكرة الموجهة الى هذه الدورة بشأن الحالة الاقتصادية الحرجة فى افريقيا ، الى العمل المتضافر الذى ينبغى ان يتخذ على نحو عاجل وطىح من قبل المجتمع الدولى على اساس الالطوات التى حددتها البلدان الافريقية ، ويمكن ان تصبح له فوراً أهمية حاسمة ويؤثر على الحالة السائدة ، ايجاد تدفقات مالية فورية ؛ وتتضمن هذه التدابير وقف نزيف رأس المال الذى سببته الديون الخارجية ، والزيادة التى تدعو الحاجة الملحة الى تحقيقها فى حصيلة الصادرات من السلع الأساسية ، عن طريق احداث تغيير جذرى فى معدلات التبادل التجارى ؛ وانشاء صندوق مشترك للسلع الأساسية ، وزيادة الانتاج الزراعى للاستهلاك المحلى ودعم مكافحة التصحر . وهذه التدابير الأساسية كلها ينبغى ان تلتزم بها الدول رسمياً حتى يمكن ان تبدأ اعادة التأهيل الاقتصادى لافريقيا بأسرع وقت ممكن .

لقد حذر المجتمع الدولي من فوق هذا المنبر من العواقب الوخيمة التي يمكن أن يترتب عليها أن يصبح العديد من الدول الأفريقية دولا لا مستقبل لها ما لم نلتزم بهذه القضية وننفذ هذا الالتزام لنؤثّر بقاء بلدان القارة ونكفل تنميتها .

وفيما يتجاوز أي نظام سياسي أو أيديولوجي قد ينتمي إليه المرء ، لا يمكن لأي موقع على الميثاق الذي يحكم منظماتنا العالمية أن يقبل أو يسمح بهذا . وهذا هو السبب الذي يجعلنا نجد أنه ما يبشر بالخير حقا أن تكون الدول أعضاء الأمم المتحدة آخذة في البحث الآن ، في هذه الجمعية ، وتحت قيادتك ، عن صيغ تتيج تعبئة الإرادة السياسية على أساس من آليات التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف .

ويتطلب منا هدف التضامن الحقيقي ، دون شك ، في هذه الظروف الاستثنائية ، أن نقدم مساهماتنا ونعاون مع البلدان الأفريقية للتأكد من حصولها بسرعة على حقوقها العادلة وتحقيق طموحاتها في الانضمام دون تأخير إلى البلدان المستقلة ذات السيادة وتطوير شعوبها تطورا تاما بغية أن تصبح ثانية مسيطرة على مصائرنا ومنتجة بالحريّة والعدالة .

واليوم تعبّر المكسيك ثانية عن تضامنها الراسخ سعيا لتحقيق هذه الأهداف الضخمة . وهي على استعداد أن تقدم ، إلى أقصى حد ممكن ، تعاونها ومساعدتها إلى البلدان الأفريقية بغية ضمان تحقيق هذه الأهداف .

السيد زومباد و خمينيز (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : لقد

تكرر في السنوات الأخيرة ، تركّز مناقشة الأزمة الاقتصادية في العالم الثالث على مشكلة الديون الخارجية ؛ ويصدق هذا القول على أمريكا اللاتينية على وجه الخصوص . والتشديد على هذا الجانب من جوانب المشكلة ناجم بصورة رئيسية عن الخطر الذي تشكله المديونية على النظام المصرفي بالبلدان الأكثر تقدما ، وبالتالي على استقرار نظام النقد الدولي . بيد أن المشكلة الرئيسية لبلدان أمريكا اللاتينية ، وغيرها من البلدان النامية ، ليست مشكلة الديون . فالديون لا تعدو وأن تكون أكثر أوجه الأزمة ظهورا . وليس من قبيل المبالغة أن نقول ، انه لو لم تندهور معدلات التبادل التجاري ولو لم ترتفع أسعار الفائدة

ارتفاعا كبيرا ولو لم تتقلص التدفقات المالية بشكل لم يسبق له مثيل لما أصبح لمشكلة المديونية وجود من الناحية العملية .

وطى حين تقع امريكا اللاتينية ضحية علاقات اقتصادية دولية تعاقب الضعيف على ضعفه وتزيد من قابلية أفقر البلدان للتأثر بالأوضاع الاقتصادية المعاكسة ، تظل الحالة في افريقيا أكثر اثارا للقلق . فالقارة الافريقية ليست ضحية جفاف طويل وعطية تصحّر متسارعة فحسب ، بل وتعاني أيضا من تدهور لمعدلات التبادل التجارى يفوق في شدته ما تعانيه البلدان النامية الأخرى . ومع الانخفاض البالغ لمستويات الدخل والنقص الشديد في الأغذية ، لم يعد هناك مجال لأى مزيد من الانخفاض ؛ فأقل انتكاسة اقتصادية أصبحت تهدد مباشرة بقاء الملايين من البشر . وهكذا ، بينما تكافح امريكا اللاتينية للحفاظ على مستويات معيشة معينة حققتها خلال عملية التنمية التي لم تنقطع عمليا على مدى عشرين عاما ، ظل ملايين الافريقيين يكفحون بين الجوع والموت .

وبالرغم من التباينات الكبيرة في الدرجة تظل الأسباب الرئيسية للمشاكل التي نواجهها واحدة ويجب أن نواصل مضادة الجهود سعيا لتحقيق نظام اقتصادى دولى أكثر عدلا وعقلانية وانصافا .

ومن الواضح أن الهدف الذى تلتقي عنده مصالحنا تحقيق تقسيم دولى للعمل يتيح لنا تنويع آليات الانتاجية . فالتدهور الأخير في معدلات التبادل التجارى ناجم عن الهبوط الشديد في أسعار صادراتنا لا عن الزيادة في أسعار وارداتنا . وعلاوة على ذلك ، فإنه من المتوقع ، مستقبلا ، أن يكون هناك ضغط لتخفيض أسعار السلع الرئيسية نتيجة للنزعة طويلة الأمد الى الاقلال من استهلاك هذه السلع . ولذلك ، فإننا بحاجة ماسة لتنويع انتاجنا وصادراتنا بغية الحد من مخاطر تلك الامكانية وتخفيف آثارها الى أقصى حد ممكن . بيد أن جميع جهودنا لتنويع اقتصاداتنا تصطدم باستمرار بحواجز الحماية فسي البلدان المتقدمة ، التي تحاول بذلك المحافظة على تفوقها في انتاج السلع الزراعية والصناعية - وهي سلع لم تعد تتمتع بميزة نسبية في انتاجها . وما لم تبادر هذه البلدان الى تعديل هيكلها الانتاجية وتركز أنشطتها على تلك المجالات التي تتمتع فيها بميزة نسبية ، فإنها لن تطيل التخصيص غير الكفء للموارد فحسب ، بل وستحول دون تحقيق

الطموحات المشروعة للبلدان النامية في تنويع اقتصاداتها والتقليل من قابليتها للتأثر
بالمؤثرات الخارجية .

والمجال الآخر الذي يجب أن نشدد عليه ، تعزيز القطاع الزراعي والأمن الغذائي .
والحقيقة ان جميع الدول الصناعية مرت بثورة زراعية قبل ثورتها الصناعية . وكما أوضح الأمين
العام فيما قاله بشأن الحالة الاقتصادية في افريقيا ، من الحيوى أن تعطى أولوية لزيادة
الانتاج الزراعي ، لا للتصدير فحسب بل أيضا ، وقبل كل شيء ، للتخلص من النقص الغذائي
الفظيع الذي تتسم به الحالة في القارة الافريقية . ان هذه مشكلة معقدة بشكل خاص ويجب
أن تحل ؛ لأنها ، كما بين الأمين العام ، تشتمل ، بالإضافة الى آثار الجفاف ، على :
” سياسات الأسعار والائتمان ، والتوزيع والاستثمارات ، والأنشطة
البحثية الانمائية ، والاستراتيجيات المعنية بالأمن الغذائي ” . (A/39/627 ،

الفقرة ١٠)

لقد أتيت لنا مؤخرا ، أثناء الاحتفال بيوم الغذاء العالمي ، فرصة الاستماع في
هذه القاعة الى الأستاذ جون كينيث غالبرين وهو يتحدث عن موضوع النظام الزراعي والأخطار
التي أرتكبت في نقل سياسات وأيد يولوجيات لا تتكيف بالضرورة لظروف مستويات تنمية الدول
التي لم تحصل على استقلالها الا حديثا . وأشار بشكل خاص الى خطر نقل مفاهيم
أيد يولوجية زراعية تتصل بالقدر الأكبر بالعالم الأكثر نضجا صناعيا . وقد ركز الأستاذ
غالبريث بشكل خاص على النظام الزراعي الذي ينطوى على تصميم بسيط يفرض بشروط
الاستقرار الاجتماعي والكفاءة الاقتصادية ؛ ويكون العنصر الرئيسي في ذلك التصميم المزارع
الذي يملك أرضه .

والحقيقة ان ملكية قطع صغيرة من الأرض احدى سمات النظم الزراعية الناجحة . وفي
هذا المجال تصبح خبرة بلدى ، كوستاريكا ، في بداية حياته في كنف الاستقلال خبرة
ذات صلة . فمن الحقائق التاريخية المسلّم بها أن أساس الديمقراطية السياسية في كوستاريكا
هو ما اتسمت به علاقات الملكية في بداية عصر الاستعمار من ديمقراطية اقتصادية . فلم يكن
في كوستاريكا كبار ملاك أثناء العصر الاستعماري ، ولم تكن في بلدنا جماهير يمكن أن

تستغل كيد عاملة . فقد كان على الذين جاؤوا الى تلك المستعمرة الفقيرة أن يفلحوا
أرضهم بأيديهم وتعيّن عليهم استخدام كل ما امتلكوه من أرض في اعالة أسرهم . ونحن
اليوم نعتبر أن الدفاع عن هذا التوزيع لملكية الأراضي من أهم التحديات التي تواجه بقاء
الديمقراطية في كوستاريكا .

ونحن لم نأت الى هذا المكان لنعارض دور الدولة ودور التخطيط في عملية التنمية. فدور المزارع المالك كعامل من عوامل تنمية المجتمعات الزراعية يجب أن يحترم سواء في البلدان التي تأخذ بنظام اقتصاديات السوق أو تلك التي تعلق أهمية أكبر على التخطيط. وغالبا ما كانت الملكيات الضخمة من الأراضي الزراعية ، سواء الخاصة أو الجماعية ، عتبة خطيرة أمام تحقيق رغبة الشعوب في التغلب على ظروف التخلف وكثيرا ما أصبحت مصدرا لعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي .

اننا كثيرا ما نضل في متاهة الاحصائيات . ففي بعض الأحيان تتسبب المؤشرات الاقتصادية في تشتيت انتباهنا بحيث يصبح من العسير أن تظل الأمور ذات الأهمية الحقيقية نصب أعيننا ، ونعني بذلك العواقب الناجمة عن المشاكل الاقتصادية وأثرها على حياة البشر . وما من مكان في العالم يعاني ما تعانيه القارة الافريقية من عواقب هذه المشاكل المأساوية .

وفي البلدان الغنية ، يعني الانكماش تناقص استهلاك جميع المنتجات غير الأساسية بل والكمالية . أما في البلد الفقير - وكلما ازداد الفقر ازدادت المأساة فظاعة - فتعني الأزمة الجوع وموت الرجال والنساء والأطفال واستحالة تحقيق البشر لجانب كبير من امكانياتهم. يقترح الأمين العام في المذكرة بشأن الحالة الاقتصادية في افريقيا التي أشسرت اليها آنفا سلسلة من الاجراءات يتعين على الأمم المتحدة أن تتخذها وتنبني على الأولويات التي حددتها بلدان المنطقة . وتؤيد حكومتي موقف الأمين العام تمام التأييد . ونود في هذا السياق أن نشير بوجه خاص الى الاقتراح الداعي الى ايلاء مزيد من الاهتمام لاحتياجات أضعف قطاعات السكان الافريقيين ، وهم الأطفال . ويجب على المجتمع الدولي أن يستجيب للنداء الداعي الى تهيئة الظروف لحدوث تغيير جذري لصالح الأطفال . وما من مكان على كوكبنا في حاجة الى هذا الجهد كافريقيا لاسيما وأن بلدان تلك القارة تعتبر أكثر البلدان فقرا وأكثرها تضررا بالأزمة الدولية والجوع . وذلك التغيير الجذري ممكن من الناحية التكنولوجية كما انه ضروري لحماية أعز الأشياء لدى مجتمعاتنا من آثار التذبذبات الحادة وغير المنطقية التي تعترى الاقتصاد الدولي ومن تقلبات المناخ .

وقد قال فيلي برانف في كتابه " أزمة مشتركة " الذي نشر في عام ١٩٨٣ " اننا ننسى في بعض الأحيان أن عمق المعاناة الانسانية ما زال هائلا حتى يومنا هذا. ان من المتوقع في هذا العام أن يموت طفل من الجوع والمرض كل ثانيتين ولا يوجد احصاء يستطيع التعبير عما تعنيه مشاهدة موت طفل واحد "

ولعلنا مستطيعون - اذا ما ركزنا انتباهنا على المستقبل الفاجع الذي ينتظر البشر من أفراد المجتمعات الافريقية وعلمنا على التعجيل باشباع أهم احتياجاتهم - أن نسهم في ايجاد مناخ يمكن أن تتضافر فيه الارادات السياسية على احداث التغييرات الضرورية لجعل التخلف شيئا كان في ماضي شعوبنا بدلا من أن يظل واقعا لا يرحم يعيشونه فسي حاضرم .

السيد شيمي كيمي (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : نظرا

للحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا ، أدرجت الجمعية العامة هذا البند على جدول أعمال دورتها الحالية وأعطته أولوية كبرى ، ويحدونا الأمل أن تسفر المداولات عن نتائج ايجابية تحقق توقعات الشعوب الافريقية .

اتيحت لنا فرص كثيرة لفهم الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا منذ المصادرات التي قام بها الأمين العام بشأن الحالة الافريقية في كانون الثاني / يناير من العام الحالي . وتلقينا منذ أيام قلائل مضت تقرير الأمين العام ومذكرته بشأن هذا الموضوع وقد تضمننا صورة للظروف الاجتماعية والاقتصادية الراهنة في افريقيا تشير الذعر والقلق وطرحا في الوقت نفسه مقترحات مفيدة بشأن كيفية حل الصعوبات التي تعاني منها البلدان الافريقية . وسوف يساعد ذلك على فهم الحالة فهما أفضل واتخاذ التدابير الضرورية لمواجهتها .

ان مناطق شاسعة من القارة الافريقية ، جنوبي الصحراء ترزح الآن تحت وطأة أزمات اجتماعية واقتصادية عميقة ترجع الى أسباب متعددة الأوجه . وقد نالت غالبية البلدان الافريقية استقلالها وتحريها الوطني بعد نضال مرير وأحرزت بعض التقدم على طريق التنمية الاقتصادية الوطنية . بيد أن الحكم الاستعماري الذي امتد لفترة طويلة خلف

مشاكل هيكلية خطيرة في اقتصادات تلك البلدان ، كما أن النظام الاقتصادي الدولي الحالي يضع عقبات كثيرة أمام تنميتها . ومن ثم ، تجدد من العسير عليها التخلص خلال فترة وجيزة من التبعية للبلدان المتقدمة لن تأخذ بنظام اقتصاديات السوق وتعجز عن التصدي لتقلبات الاقتصاد الدولي . فالأزمة الاقتصادية التي شهدتها البلدان الغربية المتقدمة في مستهل الثمانينات ألحقت ضررا بالغا باقتصادات افريقيا الهشة التي باتت ضحية رئيسية . وأدى انهيار أسعار السلع الأساسية وتدهور معدلات التبادل التجاري الى انخفاض جذري في حصائل صادرات البلدان الافريقية ، وتمخض انخفاض القيمة الحقيقية لتدفقات المساعدة الانمائية الرسمية وغيرها من تدفقات رؤوس الأموال عن نقص خطير في الاعتمادات اللازمة لتنميتها . كما أن أسعار الفائدة المرتفعة زادت بشكل ملموس من أعباء مديونيتها . أما العوامل الخارجية المعاكسة ، فضلا عن تعاقب سنوات الجفاف وغيره من الكوارث الطبيعية وتفاقم حالة التصحر ، فقد أوقفت النمو الاقتصادي مما أدى الى تضائل المحاصيل الزراعية وعدم كفاية استخدام الطاقة الصناعية ، ونتيجة لذلك ، انخفض متوسط الدخل الفردي وساد النقص في الأغذية الأمر الذي تترتب عليه أن أصبح ١٠٠ مليون من البشر يتضورون جوعا ويعانون من سوء التغذية . بل اننا نشهد في بعض الحالات مأساة اتساع نطاق المجاعة بحيث باتت المنطقة الافريقية دون الصحراوية تناضل في سبيل البقاء . لقد بذلت البلدان الافريقية جهودا هائلة لتغيير الحالة الاقتصادية الراهنة بالاعتماد على أنفسها . ويبرهن اعلان منروفياء وخطة عمل ووثيقة لاغوس الختامية المعتمدة بعد الاعلان ، على نفاذ بصيرة البلدان الافريقية وتصميمها على تحقيق الاكتفاء الذاتي والتنمية الاقتصادية من خلال الاعتماد الجماعي على الذات . بيد انه ، نظرا لخطورة وجسامه الصعوبات التي تواجهها البلدان الافريقية ، سيكون من العسير التغلب على تلك الصعوبات بجهود افريقيا الذاتية وحدها . ومن ثم يتطلب الأمر ، بشكل ملح ، كامل تأييد المجتمع الدولي .

تلقي الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا اهتماما دوليا متزايد منذ وجه الأمين العام النداء الداعي لايجاد حل للمسألة والى استجابة دولية موحدة . وقد أدرج المجلس الاقتصادي الاجتماعي هذا البند على جدول أعمال دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٤ باعتباره بندا ذا أولوية وأجرى مشاورات مستفيضة بشأن هذا الموضوع . كما أن منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي والبنك الدولي وسائر الأجهزة والمنظمات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة اتخذت بالفعل أو هي بصدد اتخاذ تدابير كما أسهمت أيضا ، أو هي بسبيل الاسهام في معالجة الحالة ، الجهات المانحة على أساس ثنائي .

لقد لاحظنا ان المجتمع الدولي يتوصل تدريجيا الى تفهم مشترك لمسدى خطورة الحالة والحاحيتها وعواقبها الاجتماعية والسياسية المحتملة ؛ وان هناك توافقا راء عام يتشكل بشأن الحاجة الى التدابير الواجب اتخاذها ومداهها واولوياتها .

اولا ، وطبقا لما اشير اليه في المذكرة الخاصة للاجتماع العاشر لمؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، تواجه افريقيا تحديا ذا شقين ، حيث تحقيق بها مشاكل عاجلة تتطلب حلا فوريا ، بالاضافة الى مشاكل التنمية على المدى الطويل والمدى المتوسط ، التي تنبغي ايضا معالجتها . وحاليا ، هناك حاجة ملحة لمعونة الغذاء والمساعدات المالية ، ولزيادة في المساعدة الانمائية الرسمية والقروض المقدمة من احتساب فائدة او بفائدة مخفضة ، حتى يمكن التخفيف من حدة الحالة في مجال الاغذية وامدادات المياه ، والرعاية الصحية الالوية وتوفير الطاقة اللازمة وخدمات النقل ، وهي جميعا امور حيوية بالنسبة للحياة الوطنية . وبينما نتخذ اجراءات الطوارئ ، لا ينبغي اغفال الحاجة الى تقديم دعم قوى للتنمية العاجلة وطويلة الاجل في افريقيا . ويجب بذل جهود خاصة لمساعدة البلدان الافريقية في التغلب على العوامل الخارجية غير المواتية ، وتهيئة مناخ دولي في صالح تنمية اقتصاداتها . وفي ظل تلك الظروف وحدها يمكن للبلدان الافريقية ان تحقق تقدما في تنمية الزراعة والصناعة والبنى الاساسية والموارد البشرية ، وتحسن خطوة بخطوة هيكلها الاقتصادي الاساسي ، بحيث تقف على اهبة الاستعداد لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال الاعتماد على الذات ومواجهة حالات الازمات .

ثانيا ، نرى ان برامج المعونة على الصعيد الدولي ينبغي ان تتصف بالتنسيق وبقدر من المرونة . ومن المستصوب عقد اجتماعات مائدة مستديرة على الصعيد الدولي والاقليمي والوطني من اجل تنسيق الانشطة بين المنظمات الدولية المانحة والمستفيدة . بيد انه ، نظرا للتنوع في ظروف التنمية واحتياجاتها للبلدان المختلفة ، يجب ان تستند البرامج على الصعيد الدولي الى الخطط الانمائية على الصعيد الاقليمي والوطني بصفة خاصة ، حتى تتسنى تلبية الاحتياجات الخاصة بكل

بلد بشكل مر من خلال برامج للاولويات ، وحتى تستغل الموارد استغلالا رشيدا من اجل تحقيق اقصى استفادة ممكنة من المعونة .

ثالثا ، ان دور البلدان الافريقية له اهمية بالغة في وضع السياسات لتنميتها الاقتصادية . وقد لاحظنا ان عددا لا بأس به من البلدان الافريقية عند وضعها لخطط التنمية التي تستهدف حل المشاكل الراهنة لكل منها ، تبذل في الوقت نفسه جهودا لتعديل سياساتها ، وهو امر جدير بالثناء . وفي كثير من الاحيان ، تكون ادخال التعديلات المحددة على السياسات امرا واجبا حتى يمكن التغلب على الصعوبات بصورة فعالة من اجل تنمية الاقتصاد . ويمكن للمنظمات الدولية والبلدان المانحة ، استنادا الى معارفها وخبراتها تقديم اقتراحات معقولة بشأن التعديلات الى البلدان الافريقية . وهذا يساعد البلدان الافريقية على تحقيق نتائج افضل واسرع في عملية التكيف التي تقوم بها . الا انه تجدر الاشارة الى ان الامر يتوقف على البلدان الافريقية ذاتها فيما يتعلق بتقرير سياساتها على ضوء ظروف كل بلد منها . وينبغي للمجتمع الدولي ان يقدم مساعدة مادية وتقنية فعالة الى تلك البلدان في مجال الجهود التي تبذلها في سبيل تحسين السياسات ولانجاز برامجها الانمائية الوطنية . لكنه لن يكون متسقا مع القواعد التي تحكم العلاقات الدولية بل مخالفتها ، ان جرى التشديد باكثر مما ينبغي على السياسة المحلية للتكيف في البلدان الافريقية او ان يطلب منها دون تمييز ادخال اصلاحات محددة على السياسات بغض النظر عن اثارها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، او ان يعتبر ادخال تلك الاصلاحات شرطا مسبقا لتقديم المعونة اليها .

لقد قدم عدد من المقترحات واقترح عدد من مختلف البرامج بشأن الحالة الاقتصادية الخطيرة في افريقيا . وضي عن البيان ان تلك المقترحات والبرامج لها اهميتها . لكن الاهم من ذلك على كل حال هو اتخاذ تدابير فعالة وعملية على الفور ، والا اصبحت تلك المقترحات مجرد حبر على ورق . ونأمل ان تتوصل الدورة الحالية للجمعية العامة الى اتخاذ مقرر بشأن تلك المسألة دون ابطاء . ونناشد

جميع البلدان القادرة على تقديم المعونة ، وخاصة البلدان المتقدمة ، ان تلتزم صراحة بتقديم المساعدة السخية والفعالة الى افريقيا .

ان شعب الصين يشترك مع الشعب الافريقي في ماضٍ مرير واحد ، وتواجهه نفس المهمة في تنمية اقتصاده وبناء بلده . وقد كان هناك دائما تعاطف وتأييد متبادل بين الشعبين . فلهما مصير مشترك ويشاركان في نفس المشاعر . ورغم ان الصين بلد منخفض الدخل اقتصاده متخلف ، الا انه بذل ما في وسعه دوما لمساعدة ومساندة البلدان الافريقية بالرغم من صعوباته الخاصة به . وعلى المستوى الثنائي ، قدمت الصين مساعدة الى عدد كبير من البلدان الافريقية في مجال مشروعات الزراعة والرى وانشاءات البنية الاساسية كشق الطرق وبناء الجسور ، بالاضافة الى الخدمات الطبية والصحية . كما تقيم الصين تعاونا اقتصاديا وثيقا مع العديد من البلدان الافريقية . ونظرا للحالة الراهنة في افريقيا ، قامت الصين هذا العام بزيادة معونتها الثنائية الى بعض البلدان الافريقية ، وقد مت لها هبات جديدة من الاغذية لمواجهة الطوارئ ، وستواصل الصين تقديم اسهامها في حدود قدراتها .

تسكن القارة الافريقية شعوب كادحة غنية بمواردها الطبيعية ، ولديها امكانات ضخمة للتنمية ، ونعتقد ان البلدان الافريقية وشعوبها ، بمساندة المجتمع الدولي وبجهودها الذاتية ، ستتمكن من التغلب على الصعوبات التي تواجهها الان وتستغل قدراتها الاقتصادية في اقامة اقتصاد افريقي يعتمد على الذات ويتصف بالقوة والحيوية .

السيد ناتورف (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لاول مرة في تاريخ هذه المنظمة ، نواجه دمارا ، لم يسبق له مثيل لاقتصاد قارة باكملها . والحالة التي لا تهدد حاضرتك القارة فحسب بل وتهدد مستقبلها ايضا لا تحتاج الى ايضاح . وعند البحث عن جذور تلك الظاهرة ، نجد ان الحالة الراهنة لا يمكن وصفها الا بانها مسار لم يكن غير متوقع لاحداث وقعت مؤخرا .

ونحن نشاطر الأمين العام رأيه الذي أورد في التقرير الذي تناول الحــــالــــة الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة في أفريقيا والذي يقول :

" تعكس الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الراهنة في افريقيا الاثار المتراكمة لمختلف العوامل الداخلية والخارجية : الموارد غير الكافية ، وبطء النمو الاقتصادي ، والضعف الهيكلي ، والانتكاس الاقتصادي العالمي ، والمنازعات ، والأحوال المناخية المعاكسة " ، (E/1984/68 ، الفقرة ٧)

كانت المشاكل الاقتصادية التي تواجه تلك القارة قبل عام تتمثل في بطء النمو الاقتصادي وزيادة معدلات التضخم وزيادة العجز في موازين المدفوعات . وفي معظم الحالات تكفل الجفاف والتصحر الناجمان في الاساس عن الظروف المناخية المعاكسة باكمال الصورة القاتمة . ومنذ ذلك الحين ، أدى الكساد العالمي الى تفاقم الاثر غير المواتي للعناصر المختلفة . وقد تأثرت افريقيا بشدة تفوق تأثر غيرها من المناطق بتدهور معدلات التبادل التجاري . وأدت زيادة الاقتراض من الخارج بسبب تناقص تدفق المساعدات بالأسعار الثابتة وارتفاع أسعار الفائدة وتذبذب أسعار الصرف الى زيادة الدين الخارجي الذي وصل الان الى ١٥٠ بليون دولار . كما ظل متوسط انتاج الفرد من الغذاء في المنطقة دون الصحراوية من افريقيا التي باتت الحالة فيها خطيرة للغاية ، يتناقص بحوالي ١ في المائة سنويا على مدى فترة تزيد على عقد بأكمله . ويواجه أكثر من ١٥٠ مليون شخص الان الجوع وسوء التغذية . وحتى في الوقت الحالي ، وبالرغم من بعض التطورات الايجابية في الاقتصاد العالمي ، لم تتحسن الاحتمالات بالنسبة لمعظم البلدان الافريقية لعــــام ١٩٨٤ وما بعده . وتؤكد الحالة المأساوية التي نشأت في اثيوبيا مؤخرا صحة هــــذا التقييم .

غير ان هذا مجرد وجه واحد من مسببات الحالة الخطيرة في افريقيا . فالأزمة في القارة الافريقية ينبغي ان ينظر اليها ايضا في ظل الخلفية التي يشكلها المناخ السياسي الشامل . فمنذ بضعة اعوام ، ظلت البيئة السياسية الدولية التي اتسمت بتدهور عام في الحالة السياسية وازدياد التوتر ووجود مناخ مواجهة مصحوب بسباق تسلح قد ازدادت

سرعت ، وجو من الشك والريبة ، وغير مفضية الا الى تضاؤل فرص حل المشاكل الاقتصادية الحادة . وتكشف حالة افريقيا بوضوح عن أن المحاولات الرامية الى تحويل الانتباه عن التهديدات الرئيسية للحياة الدولية عن طريق التركيز على بعض اوجهها فقط دون البعض الاخر ، ومحاولة فصلها عن بعضها البعض فضلا مصنعا ، ليست الا محاولات ساذجة تماما وغير مؤدية الى أية حلول دائمة .

وأخيرا وليس آخرا ، يشكل ماضي القارة الاستعماري بالاضافة الى حاضرها الاستعماري الجديد أحد الاسباب الرئيسية لتخلف افريقيا والمعاصب الراهنة التي تواجهها . ولا يمكن ان تشعر القوى الاستعمارية السابقة التي دمرت الكثير من مناطق العالم بأنها قد تحللت من مسؤوليتها الضخمة عن الحالة الراهنة في افريقيا . كما أن السياسات الاستعمارية الجديدة التي انتهجتها منذ تصفية الاستعمار السياسي في افريقيا وغيرها من القارات ما زالت تتسبب في تفاقم الحالة السياسية والاقتصادية الصعبة اصلا في كثير من المناطق النامية . وسبب تلك الظروف السياسية غير المواتية نشبت منازعات مسلحة كثيرة في افريقيا ، مما قوض الاستقرار السياسي والاقتصادي في بلدان المنطقة ، والقى عبثا ثقيل على عواقب الاقتصادات الافريقية الضعيفة تمثل في ازدياد الانفاق العسكري . ولا سبيل لايجاد الظروف التي يمكن ان تؤدي الى ايجاد حلول مجدية ودائمة للمشاكل الاجتماعية الاقتصادية في مجال التنمية ، بما فيها مشاكل افريقيا ، الا من خلال عكس مسار الاتجاهات التي تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر .

الا ان بولندا تسلم في الوقت ذاته ، بأن حجم وخطورة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في افريقيا يتطلب معالجة الأزمة معالجة فورية . ولذلك رحبنا بمبادرة البلدان الافريقية لضمان ايلاء اهتمام خاص لمأساتها أثناء دورة الجمعية العامة . ومن المؤسف ان موقف بعض البلدان الغربية جعل من الصعب التوصل الى اتفاق حول هذا الموضوع العاجل للغاية في دورة تموز/يوليه للمجلس الاقتصادي والاجتماعي .

وتقدر بولندا تقديرا كبيرا الدور الرائد الذي اضطلعت به الحكومات الافريقية ذاتها لصواجهة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في افريقيا . وتوفر خطة عمل لاغوس اطارا

مفيدا لأنشطتها المشتركة والفردية في هذا الصدد . ونحن نسلم تماما بحق تلك البلدان غير القابل للتصرف في تنفيذ الخطة بما يتفق والاحتياجات والأولويات الأساسية لكل أمة على حدة وتؤكد ذلك الحق . وينبغي ان نتذكر أن المذكرة الخاصة بالأزمة الاقتصادية والاجتماعية في افريقيا التي اعتمدت في الاجتماع العاشر لمؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لافريقيا والدورة التاسعة عشرة للجنة تقرر بين جملة أمور :

" المسؤولية الأولى عن تنمية اقتصاداتنا انما تقع على عاتق حكوماتنا

وشعوبنا ، فقد بادرت الدول الافريقية - وفقا لخطة عمل لاغوس - باتخاذ تدابير على الصعيد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية ، لمعالجة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة الراهنة التي ألمت بالقارة . ولكن هناك مع ذلك ، نظرا لاتساع نطاق المشكلة وتعقيداتها ، حاجة ملحة الى مساعدات ضخمة من المجتمع الدولي لاستكمال جهودنا الفردية والجماعية في معالجة الأزمة " . (E/1984/110 ،

الفقرة ٣)

ومنذ نشوب الأزمة ، كانت أنشطة منظومة الأمم المتحدة في طليعة الأنشطة التي يقوم بها المجتمع الدولي لمواجهة آثار الأزمة . ومع ذلك ، لا ينبغي أن تقتصر مدخلات اللجنة الاقتصادية لافريقيا ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمة الصحة العالمية وغيرها من المنظمات التي نقدرها تقديرا كبيرا ، على تقديم المساعدات الفورية للبلدان الافريقية التي تحتاج اليها ، بل عليها أيضا ان تنهض بالجهود متعددة الأطراف ، التي تستهدف إعادة هيكلة الاقتصادات والليات الراهنة وخلق نظام اقتصادي دولي جديد وان تنسق بين تلك الجهود حيثما كان ذلك ضروريا . ونأمل مخلصين ان تتمكن الجمعية العامة من اكتشاف الأصول الحقيقية للحالة الخطيرة في افريقيا وتضع برنامجا شاملا من الأنشطة لمواجهة الآثار المترتبة عليها على المدى القصير والمدى البعيد . ولا ينبغي ان ندخر وسعا في الاسهام في القيام بهذه المهمة المسؤولة .

فنحن لا نستطيع ان نترك تلك القارة الثرية بامكانياتها متخلفة عن مسار التنمية بسبب الهيمنة والاحتلال الاستعماريين في الماضي . فلنساعد بلدان افريقيا لكي تأخذ مكانها في عملية التعاون بين الأمم . ونحن نشاطر الأمين العام رأيه الذي أعرب عنه في التقرير الذي ذكرته من قبل من أن :

" وان تنمية الموارد البشرية تعتبر أولوية رئيسية بالنسبة لاfrica . ويوجد احتياج مباشر للموظفين المدربين من أجل صياغة وتنفيذ برامج حالات الطوارئ . بل انما لهذه التنمية من اثار على المدى الطويل تعتبر أكثر اهمية من حيث تنمية القدرة الادارية والتنظيمية اللازمة في القطاعين العام والخاص ، وتطوير قدرة التقنيين والعلماء واليد العاملة الماهرة . وما لم تقم البلدان الافريقية بتنمية موارد ها البشرية الخاصة وباستخدامها بصورة تامة ، فسوف تظل تعتمد على العالم الخارجي " . (E/1984/68 ، الفقرة ٣٦)

وتواصل بولندا من جانبها مساعدة البلدان الافريقية من خلال مختلف أشكال التدريب بما في ذلك التعليم على جميع المستويات . ويمثل الطلاب الافريقيون نسبة كبيرة من حوالي ٢٥٠٠ طالب من البلدان النامية مسجلين بجامعةتنا . وهناك ما يقرب من ٣٠٠٠ اخصائي بولندي مؤهلين على أعلى المستويات يعملون في البلدان النامية والكثير منهم في افريقيا .

وقد اسهم التعاون والتجارة مع افريقيا اسهاما كبيرا في توسيع مجال تعاوننا وتجارتنا مع البلدان النامية . وتتزايد حصة افريقيا من معاملتنا . وأود أن أذكر هنا أن ما يقرب من ٤٧ في المائة من صادرات بولندا يوجه الى البلدان الافريقية ، بينما أصبحت وارداتها من تلك البلدان من أكثر التدفقات التجارية دينامية في الثمانينيات بالنسبة لحجم معاملتنا الكلي مع البلدان النامية . وأود أن أضيف ان بولندا وضعت نظاما جديدا للفضليات الكمركية للبلدان النامية بدأ تنفيذه منذ بداية عام ١٩٨١ بما يعزز فرص التصدير امام البلدان الافريقية في تجارتها مع بولندا . وموجب ذلك النظام لا تخضع المنتجات التي تنتج وتستورد مباشرة من الـ ٣٠ بلدا من اقل البلدان نموا للرسوم الكمركية .

وقد اقامت بولندا تعاوناً مشتركاً مع العديد من بلدان المنطقة من بينها بلدان المنطقة الأفريقية ومن الصحراوية ولا سيما مع إثيوبيا وأنغولا وبنن وموزامبيق وجمهورية نيجيريا الاتحادية وغيرها .

وأود أن أضيف في النهاية أننا ، بالرغم من المشاكل التي يواجهها اقتصادنا والصعوبات الأخرى التي نواجهها ، على استعداد للمشاركة في العديد من التدابير التي تتخذها الأمم المتحدة بغية تخفيف حدة الأزمة في أفريقيا وتوسيع علاقاتنا الثنائية مع البلدان الأفريقية في مجالات التعاون والتجارة .

السيد غلوب (يوغوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في دورته العادية الثانية التي عقدت في تموز/ يوليه الماضي قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي بلا تحفظ ، وبتأييد من جميع أعضاءه ، أن تنظر على أساس من الأولوية جميع المشاكل الناجمة من الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا ، وتعتقد يوغوسلافيا التي شاركت في تلك المناقشة أن هذا المقرر له مايرره تماما .

فنحن نعتقد أن المجتمع الدولي يدرك تمام الادراك أن الأزمة المحدقة بالبلدان الافريقية قد اكتسبت أبعادا لا يمكن التهاون بشأنها أكثر من ذلك . وليس ذلك لأسباب سياسية واقتصادية واجتماعية فحسب ، بل ولأن القضاء على الجوع وسوء التغذية يعد ، بالنسبة لبلدان وشعوب كثيرة ، ضرورة أساسية ، لأنه عندما يتعرض بقاء البشرية وحياتهم للخطر يجب أن يصبح ذلك المصدر الأول والأخير لقلقنا .

ولقد بذل المجلس الاقتصادي والاجتماعي جهودا كبيرة لترجمة المبادرات الرامية الى تقديم فوث عاجل ومساعدة ملائمة للبلدان الافريقية الى تدابير وأفعال ملموسة . ومن المأمول ألا تكون هذه الجهود قد بذلت بلا جدوى . ويتعين الآن على الجمعية العامة أن تبذل قصارى جهدها بصورة فعالة للاسهام في التغلب على هذه الحالة الحرجة ومساعدة شعوب وبلدان القارة الافريقية على أن تشرع في السير على درب التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وهي درب من شأنها أن تؤدي الى الاستقرار .

أود أن أعرب مرة أخرى عن تقديرنا للأمين العام لجهوده الرامية الى توجيه انتباه المجتمع الدولي الى هذه المسائل الحيوية ، ان يؤكد بيانه والتقارير الذي قدمه الى الجمعية العامة أن أى تأخر في اتخاذ اجراء أساسي ستكون له عواقب مأسوية على بلدان وشعوب القارة الافريقية بل والمجتمع الدولي بعامه .

يذكر تقرير الأمين العام (E/1984/68) ، أن العديد من البلدان الافريقية يعاني من أوجه الخلل الهيكلية . ومع ذلك ، يقال في الوقت ذاته ، ان موقف تلك البلدان غير

المستقر يرجع الى حد كبير الى البيئة الاقتصادية الدولية غير المواتية . والبلدان الافريقية ، شأنها في ذلك شأن غيرها من البلدان النامية الأخرى التي تجد نفسها في موقف عسير مماثل ، لا سلطان لها على تلك العوامل ، ومن ثم تقع على عواتق البلدان المتقدمة - بالدرجة الاولى - مسؤولية الاضطلاع بالقضاء على تلك العوامل .

وبغير حاجة الى بيانات عديدة ووفيرة ، يكفي استعراض الانتباه الى العواقب المنذرة بالخطر للحقيقة الماثلة في أن متوسط الدخل الفردي في البلدان الافريقية ظل في تدهور مستمر منذ عام ١٩٨٠ ، بمعدل سنوي نسبته ٤١ في المائة .

وفي عام ١٩٨٣ سجلت الصادرات أكبر انخفاض سنوي لها منذ عام ١٩٧٤ ، ووصل الدين الخارجي الى رقم مذهل هو ١٥٠ مليوناً من الدولارات ، وانخفضت القيمة الحقيقية للتمويل التساهلي .

كل هذه العوامل الغلابة ، بالاضافة الى الآثار المدمرة للجفاف وغيره من الكوارث الطبيعية زعزعت الأوضاع الأساسية لحياة الشعوب وبخاصة في تلك البلدان ، بحيث أنهىها لن تتمكن ، بالرغم من كل ما تبذله من جهود ، من التغلب على هذه الصعاب الجمة بمفردها . لذا ، تعد استجابة الجمعية العامة الايجابية للنداءات الداعية للمساعدة

والتعاون ، مسؤولية سياسية واقتصادية واجتماعية ذات أولوية قصوى ولا بديل لها .

ويوغوسلافيا ، بوصفها بلداً من البلدان النامية ، غير المنحازة ، تدرك تماماً المشاكل التي تواجه البلدان الافريقية . وبالرغم من أنها بلد واجه صعوبات اقتصادية كبيرة تساعد غالبية البلدان الافريقية وتنمي التعاون معها في حدود امكانياتها . وتتضمن المساعدة الاقتصادية التي تقدمها يوغوسلافيا العون الغذائي والآلات الزراعية ومععدات التصنيع والمساكن جاهزة الصنع وغيرها من الموارد الأخرى . وقد بلغت قيمة هذه المساعدة في السنوات الخمس الماضية ٣٦ مليوناً من الدولارات . وبالاضافة الى ذلك ، قدمت يوغوسلافيا مساعدة انسانية تجاوزت ٣ ملايين من الدولارات .

أما المساعدة التقنية والعلمية فتقدم من خلال مشروعات البحث والدراسة ، وهي مشروعات شارك حتى الآن حوالي ٣ آلاف من الخبراء اليوغوسلاف في تنفيذها . واليوم يوجد أكثر من ألف خبير يوغوسلافي في بلدان افريقية .

وحتى الآن بلغ عدد من درسوا في يوغوسلافيا من طلاب البلدان الافريقية ٣ آلاف . كما يتمتع اليوم حوالي ٤٠٠ طالب افريقي بالمنح الدراسية التي تقدمها الحكومة اليوغوسلافية .

وفي رأينا ، أن تقديم الاقتان بشروط تساهلية لاستيراد السلع الرأسمالية والسفن وفي غير ذلك من المشروعات الاستثمارية الاخرى يعتبر وجها هاما من أوجه التعاون السدي تسنى تحقيقه .

وتبذل يوغوسلافيا جهودا خاصة لتقديم مساعدة عن طريق القنوات متعددة الأطراف وكذا من خلال الام المتحدة وفي اطار التعاون فيما بين البلدان النامية . وستواصل يوغوسلافيا بذل قصارى جهدها للاسهام في اجراء شامل يتخذه المجتمع الدولي بغية التخفيف من عبء الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا والتغلب عليها .

السيد أهويو (بنن) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ها نحن اليوم نناقش ما اتفقنا على تسميته على سبيل التخفيف في التعبير بـ " الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا " ، في الوقت الذي لم تحظ فيه النداءات المستبسة التي لم تكف عن توجيهها الى المجتمع الدولي بأية استجابة . ونقول ان هذه التسمية من قبيل التخفيف في التعبير لأنه لا الكلمات القاسية في صراحتها ولا البيانات المؤثرة في المشاعر التي أقيت من فسوق المنصة يمكن أن تصف فظاعة المحنة التي تعيشها افريقيا اليوم .

ان ما نحن بصدده اليوم ، ليس مسألة انحاء باللوم على أحد سواء لوم افريقيا لنفسها أو - وذلك أخطر - الانحاء باللوم على البلدان الغنية التي تقتر في معوناتنا لنا بدافع من الانانية والبخل . فالحالة أخطر من أن تسح لنا بذلك .

ان ما نحتاج اليه اليوم تحليل واضح للأزمة الاقتصادية والاجتماعية في افريقيا ، حتى يزداد وعينا بهذه الحالة . وما نحتاج اليه أيضا ، أولا وقبل كل شيء ، اتخاذ التدابير الفعالة حتى لا تتسبب هذه الأزمة الراجعة الى ظروف معينة في تدمير هيكل الاقتصادات الافريقية التي لا تزال ضعيفة . فالأزمة التي تعاني منها افريقيا اليوم ، وهي أقل القسارات نموا وبها ٢٦ بلدا من البلدان ال ٣٦ الأقل نموا في العالم ، تتطلب انتهاج نهج جديد تهدف مبادئه التوجيهية الأساسية الى زيادة قدرة البلدان الافريقية على درء الأضرار المعاكسة للأزمة . فنحن بحاجة ، في الواقع ، الى تحديد للسياسة الاقتصادية الشاملة ودعمها وتنفيذها في ظل ادارة كفءة . كما أن الجهود التي تبذلها البلدان الافريقية ذاتها وجميع أعضاء المجتمع الدولي تعتبر ضرورية أيضا .

ويرى وفد بلادي أن هناك وجهين لهذه الأنشطة ينبغي تناولهما ، يتصلان بالحالة الحرجة وبالاحتياجات والمشاكل على المدى المتوسط ، وفي المدى الطويل . لقد ظهرت الحالات الحرجة أو حالات الطوارئ في معظم البلدان الواقعة فسي المناطق دون الإقليمية الخمس في افريقيا في عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤ . وقد نجمت حالات الطوارئ هذه أساسا عن الجفاف الدائم والتصحر المستمر . والنتائج الحتمية المترتبة عليها هي : نقص الغذاء وخطر المجاعة ونقص المياه ونفوق الماشية وازدياد سوء التغذية والزيادة الضخمة في الواردات الغذائية ونزوح أعداد كبيرة من السكان والماشية . وقد شوهدت حالات الطوارئ هذه في ٣٦ بلدا افريقيا خلال العامين الماضيين . ومن المناسب هنا أن نعترف بالجهود المبذولة لاسيما من جانب الوكالات والبلدان المانحة ، لمواجهة هذه الحالات التي مازالت قائمة في شرق افريقيا ، وبصورة أكثر مأساوية في اثيوبيا . لذلك يجب على المجتمع الدولي ، بالاتفاق مع البلدان المتلقية أن يقوم بتحسين عطيات التدخل السريع في حالات الطوارئ حتى تصل المساعدات فعلا الى السكان المتضررين . والأمر يتطلب بذل جهود محددة لزيادة قدرة نظم الاغاثة القائمة حاليا على التدخل السريع .

وفي مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية التي مازالت مستمرة بسبب الافتقار السي
الارادة السياسية وبسبب أنانية بعض البلدان ، تجد البلدان الافريقية نفسها عزلاً فسي
مواجهة الآثار القاسية لتلك الأزمة . وتعاني تلك البلدان بشدة من آثار الأزمة الاقتصادية
بسبب مخلفات تاريخها الماضي الذي ترك بصماته الغائرة فيها على الأصدمة السياسية
والانسانية والبيئية .

لذلك ، كانت للأزمة الاقتصادية العالمية آثارها الخطيرة على القارة بأسرها ،
وتشير كل المؤشرات الاقتصادية الى أن افريقيا تعاني من أدواء اقتصادية خطيرة للغاية
منها : الانخفاض المطرد للنتائج القومي الاجمالي ، وتدهور معدلات التبادل التجاري
وانخفاض الصادرات وازدياد الديون الخارجية والتضخم والبطالة والافتقار الى رؤوس الأموال
نتيجة لصعوبة الوصول الى الأسواق المالية الدولية .

وقد تأثرت الحالة الاقتصادية في افريقيا أيضا من تدهور الاراضي الزراعية وفقدانها
وتدمير المراعي والافتقار الى المياه الجوفية وتجريد الأرض من الأشجار على النحو الذي بات
نظما في افريقيا الغربية الآن .

يدل هذا السرد الموجز للحالة الاقتصادية في البلدان الافريقية بجلاء على الحاجة
الى نهج متعدد القطاعات . فأولا ، يجب أن يتخذ تدبير فيما يتعلق بتلك القطاعات التي
تأثرت بتلك الأزمة تأثرا يفوق تأثير غيرها خطورة ، وهي قطاعات الاغذية والزراعة وامدادات
المياه والنقل والتخزين والتوزيع ونزوح السكان والمشاكل الصحية والطاقة والبيئة .
وأود هنا أن أسترعي الانتباه الى أهمية التخطيط المنظم المنسق في كافة حالات
الطوارئ حتى تتسنى متابعة هذا التطور على المدى المتوسط والمدى البعيد . كما أن جميع
الحكومات الافريقية والوكالات المانحة على المستويين الثنائي ومتعدد الأطراف تبسدي
اهتمامها بهذا التخطيط الذي يعتبر مطلبا ضروريا من أجل تحسين تنسيق المعونات
المقدمة الى البلدان المعنية .

وهناك جانب هام للأزمة يتعلق بالديون الخارجية وخدماتها ، وطلبات بلسدان العالم الثالث من أجل التخفيف من أعباء تلك الديون وكذلك مسألة إعادة النظر في شروط الديون متعددة الأطراف أو تعديلها .

ويجب على البلدان المانحة والبلدان الأفريقية أن تولي اهتماما خاصا للاحتياجات الهيكلية طويلة الأجل ، كما أن التقرير الأخير للبنك الدولي المعنون "برنامج عمل مشترك : نحو تنمية دائمة في المنطقة دون الصحراوية بأفريقيا " ، يشكل اطارا مفيدا للعمل المتضافر . وعلى أية حال ، وكما أكدت بحق مذكرة الأمين العام ، فإنه :

" مهما تكن طبيعة الاجراءات المتخذة ، فإن الحاجة الى التشاور والتعاون ، كما أشرت اليه أعلاه ، هي التي تطفى على مجموع وسائل مواجهة الأزمة الأفريقية " (A/39/627 ، الفقرة ١٨) .

السيد كييلو (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يرحب وفد بللادى بالقرار الذى اعتمده الجمعية العامة لادراج البند ١٣٩ بشأن الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا على جدول أعمال الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة كبنء من بنودها الأساسية . فأهمية هذا البند ليست في حاجة الى التأكيد ، كما أن دراسة هذا الموضوع ذاته في المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية في عام ١٩٨٤ - مازالت عالقة بأذهاننا .

واسمحوا لي أن أعرب عن تقدير وفد بلادى لكم شخصيا لاهتمامكم بالحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا . ووصفتكم ابنا بارا من أبناء افريقيا ، فانكم تدركون جيدا جميع المشاكل التي سببتها تلك الازمة للاقتصادات الضعيفة للبلدان الأفريقية ، وما يترتب عليها من آثار ، على نسج الحياة الاجتماعية في بلداننا . واني على ثقة من أنه في ظل قيادتكم القديرة ، سوف نتوصل الى حلول من أجل السيطرة على تلك الازمة في هذه الدورة للجمعية العامة .

كما أود أن أشني على الأمين العام للأمم المتحدة ، السيد بيريز دي كويبيسار، لاهتمامه الجلي بأحوال الاقتصاد الحرجة الحالية في افريقيا منذ توليه منصبه وللمبادرة التي قام بها في الوقت المناسب في مطلع هذا العام لتنبية المجتمع الدولي الى التدهور السريع في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في افريقيا . ونحن نعرب عن تقديرنا للزيارة التي قام بها الى ١٢ بلدا افريقيا جنوبي الصحراء في الفترة ما بين كانون الثاني /يناير ١٩٨٣ وشباط/فبراير ١٩٨٤ للوقوف على حجم الازمة بنفسه .

ونذكر بكل تقدير أن الأمين العام أنشأ مجموعة استشارية من كبار الرسميين يترأسها المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي في المقر الرئيسي للأمم المتحدة . ويعتبر تعيين الأمين العام التنفيذي للجنة الاقتصادية في افريقيا مثلاً شخصياً له ، وإنشاء مكتب مؤقت في نيروبي للتنسيق في مجال ما تتطلبه الازمة من اجراءات الطوارئ ، دليلاً على مدى التزام الأمين العام لمعالجة الحالة الحرجة في البلدان الافريقية .

يعود سبب الازمة الاقتصادية والاجتماعية التي نواجهها اليوم في افريقيا الى الازمة التي وقعت في منتصف السبعينات . ونذكر هنا أنه بعد أزمة ١٩٧٣/١٩٧٤ ، ظلت بلدان افريقية عديدة كغيرها من البلدان النامية المستوردة للنفط ، تواجه مشاكل متزايدة فسي موازين مدفوعاتها ، ومعدلات التبادل التجاري غير المواتية ومشاكل الديون وارتفاع أسعار الفائدة وعدم توافر العملات الاجنبية وارتفاع معدلات التضخم والارتفاع السريع لمعدلات البطالة وغير ذلك من المشاكل الاقتصادية . وبالإضافة الى هذا ، تواصل معدلات الزيادة السكانية في افريقيا ارتفاعها السريع بحوالي ٣ في المائة أو أكثر سنوياً ، مما يشكل صعوبة لحكومات افريقيا في توفير الغذاء لشعبها ، وتوفير الرعاية الصحية والخدمات الضرورية الاخرى . ونتيجة لذلك ، أخذت افريقيا ، ولا سيما المنطقة دون الصحراوية منها ، تعاني من سوء التغذية والامراض والفقر . وقد زاد من تأزم هذه المشاكل الانكماش العالمي خلال الفترة ما بين ١٩٨٠ و ١٩٨٣ والتردى المتواصل للعلاقات الاقتصادية الدولية والجفاف المستمر الذي يؤثر على معظم البلدان الافريقية .

والجفاف الحالي في افريقيا أخطر جفاف عانت منه تلك القارة في السنوات الاخيرة ، وهو منتشر ومستمر . وبسبب الجفاف ، اضطرت الحكومات الافريقية أن تحوّل موارد النادرة عن التنمية وتخصصها لاستيراد الاغذية والاجراءات الوقائية الاخرى . ولهذا ، تعيّن على حكومات افريقية عديدة أن تضع حداً لتنميتها من أجل مواجهة الاجراءات الفورية بغية توفير الغذاء للسكان . وحالة التغذية في المنطقة دون الصحراوية في افريقيا تتسم بالخطورة وتتطلب عملاً دولياً بشأنها . ونظراً لأن الأغذية حاجة أساسية ، يواجه وفد بلادى ندا الى

المجتمع الدولي للاستجابة الى احتياجات افريقيا في مجال الاغذية ، وذلك من أجل انقاذ حياة الملايين من السكان المهددين حاليا بالجوع المستمر وبالموت .

ولهذا الغرض ، تتطلب زيادة المعونة الغذائية عملا فوريا ومنسقا . ويرى وفد بلادى بارتياح أن هذا الموضوع يحظى باهتمام يتضح فيما يعتمد من اجراءات ثنائيه ومتعددة الاطراف . ونحن على ثقة من أن الجمعية العامة ستولي الموضوع قدرا كافيا من الاهتمام الذي يستحقه خلال دورتها الحالية . الا أن هذه المعونة حل ضروري على المدى القصير . أما الحلول بعيدة المدى ، فيتعين علينا أن نعبي لها ما تتطلبه على الاصعدة الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية والدولية ، من موارد ضرورية وتكنولوجيا . عملا على الاسراع في زيادة الانتاج الزراعي بافريقيا ، وزيادة مساحات الاراضي الصالحة للزراعة بالاعتماد على توفير مياه الري واستصلاح الاراضي . وقد أجرينا في كينيا ، مثلا ، أبحاثا مستفيضة على أنماط مختلفة من الذرة والبقول سريعة النمو التي لا تحتاج الا الى أقطار قليلة جدا . وقد بذلنا جهودا فيما يتعلق برى الأرز والقطن ومحاصيل البساتين لكن مواردنا محدودة ونحتاج كما تحتاج البلدان الافريقية الاخرى الى تسهيلات اضافية على صعيد التدريب المالي والتقني من المصادر الدولية عملا على زيادة انتاجيتنا الزراعية . ونحتاج أيضا الى موارد تساعدنا في تنفيذ برامج التشجير ومكافحة التصحر .

ان استمرار اعتماد البلدان الافريقية على التجارة الخارجية ، يجعلها تتأثر بالازمات الاقتصادية العالمية . فبلدان المنطقة ، دون الصحراوية ، تعتمد في تحقيق حصيلتها من الصادرات على تصدير عدد محدود من السلع الاساسية . وهذا يجعلها تتأثر بتذبذبات الاسعار في الاسواق الدولية . ولهذا السبب ، فان الاقتصاديات الهشة لهذه البلدان تضررت الى حد كبير من جراء الانكماش الذي وقع مؤخرا وبخاصة من انخفاض أسعار السلع الاساسية انخفاضا كبيرا في عام ١٩٨٠ . ونود أن نذكر بأن أسعار السلع الاساسية المصدرة كالكاكاو والبن والنحاس وزيت الغول السوداني والسكر ، قد انخفضت

انخفاضا كبيرا خلال تلك السنة . وبحلول عام ١٩٨٣ ، كانت الاسعار قد باتت أدنى مما كانت عليه في عام ١٩٧٩ . وقد ازداد تفاقم خسارة النقد الاجنبي الناجمة عن هذا التدهور بسبب تدفق الموارد الى الخارج وفاقم بكلفة الواردات وخدمة الديون مما أدى الى عجزات خطيرة في موازين المدفوعات وبات عاملا رئيسيا من العوامل التي أسهمت في احداث الحالة الراهنة التي تواجه افريقيا .

كما ازدادت خسارة النقد الاجنبي الناجمة عن تدهور معدلات التبادل التجاري سوءا بسبب الركود والتدهور في تدفق المعونة الانمائية الرسمية بالقيمة الحقيقية ، وبسبب التدهور في صافي التدفقات الرأسمالية الى البلدان الافريقية . وقد أرغم ذلك البلدان الافريقية على اللجوء للاقتراض التجاري في وقت كانت فيه أسعار الفائدة في أسواق المال الدولية آخذة في الارتفاع ، وشروط الاقتراض آخذة في التدهور .

وفي نفس الوقت ، ظلت المديونية الخارجية للبلدان الافريقية في ازدياد ، لتصل الى رقم قياسي بلغ حوالي ١٥٠ بليون دولار أمريكي في نهاية عام ١٩٨٣ . وقد تضاعف اجمالي الديون الخارجية لافريقيا خمس مرات خلال العقد الاخير ، كما تضاعفت نسبة خدمة الديون الاجمالية ثلاث مرات خلال نفس الفترة . ولهذا ، يعتبر وفدى أن البلدان الافريقية باتت على شفا الافلاس ما لم يهب المجتمع الدولي الى نجدتها . ونحن نرحب بالمبادرات الاخيرة التي قام بها بعض الدول الاعضاء في هذه المنظمة ، استجابة للمأزق الذي تواجهه البلدان الافريقية . وكذلك نرحب ببرنامج العمل الجديد لافريقيا الذي اعتمده البنك الدولي والذي يستهدف رصد بليونين دولار أمريكي سنويا لدعم برامج الاصلاح في منطقتنا .

وكما في حالة الزراعة والتغذية ، يتطلب تدهور معدلات التبادل التجاري واتساع العجز في موازين المدفوعات ، والعبء الناجم عن الديون في افريقيا ، عملا منسقا للتوصل الى حلول على أساس عاجل وعلى الاماد القصيرة والمتوسطة والطويلة . ولهذا الغرض يسود وفد بلادى أن يوجه انتباه الجمعية الى المقترحات الواردة في المذكرة الخاصة المتعلقة

بالازمة الاقتصادية والاجتماعية في افريقيا ، والتي اعتمدها مؤتمر الوزراء المعني بالتنمية
 بالتنمية الاقتصادية والتخطيط في اللجنة الاقتصادية لافريقيا في دورتها التاسعة عشرة
 المنعقدة في أديس أبابا في أيار/مايو ١٩٨٤ ، وعلان أديس أبابا حول الديون الخارجية
 لافريقيا الذي اعتمده وزراء المالية في حزيران/يونيه ١٩٨٤ . ويؤيد وفد بلادى هاتين
 الوثيقتين ، ويعتبر أنهما تشكلان الاساس لمناقشاتنا . ان مانحتاج اليه هـيـوالارادة
 السياسية والمرونة والتراضي بغية ايجاد حلول عاجلة لانقاذ حياة ملايين الناس المهـددـين
 بالموت في افريقيا من جراء الازمة فضلا عن انقاذ البلدان الافريقية التي تقف على عتبة
 الانهيار .

لقد اضطلعت الحكومات الافريقية بالمسؤولية الرئيسية للقيام بتدابير تهدف للتصدي لهذه الأزمة . وفي بلدى ، كينيا ، قامت الحكومة بتعبئة كل الموارد المتاحة لها لمجابهة آثار الجفاف . كما أنشأت صندوقا خاصا للاغاثة من المجاعة من أجل تعبئة الموارد من كل المصادر الممكنة . وخصصت كذلك جزءا كبيرا من ميزانيتها لاستيراد الأغذية من المصادر الخارجية . وتقدر حكومة كينيا الاستجابة الايجابية من المجتمع الدولي لدعوتنا من أجل مساعدات الطوارئ .

وعلى المستوى دون الاقليمي ، أبرمت كينيا مع بلدان أخرى في افريقيا الشرقية والجنوبية معاهدة في لوساكا بزامبيا في شهر كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١ لانشاء منطقة تجارية تفضيلية لهذه المنطقة دون الاقليمية . وقد دخلت هذه المنطقة التفضيلية ، التي يحتمل أن تضم في عضويتها ٢ بلدا ، مرحلة التنفيذ بالفعل . وهي تستهدف تعبئة كل الامكانيات واشكال التعاون المتاحة في مجالات التجارة والزراعة والتصنيع والنقل والمواصلات . ونحن ندعو المجتمع الدولي لكي يقدم مساعدات ثنائية ومتعددة الاطراف بشروط تساهلية الى الدول الاعضاء في منطقة التجارة التفضيلية ، بشكل انفرادى أو جماعي بغية تعزيز مختلف مجالات التعاون على الصعيد دون الاقليمي .

ونحن نعتبر خطة عمل لاغوس التي اعتمدها رؤساء الدول والحكومات الافريقية في لاغوس ، بنيجيريا ، في شهر نيسان / ابريل ١٩٨١ بمثابة برنامج العمل لتنمية افريقيا . وقد اتخذت الحكومات الافريقية ، في محاولتها تنفيذ خطة عمل لاغوس ، تدابير على جميع الاصعدة للتصدي للازمة الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة في الوقت الحالي ، التي تؤثر على افريقيا . بيد أن حجم الازمة ودرجة تعقيدها بلغا حدا يجعل من غير المستطاع للحكومات الافريقية ان تتصدى لها بمفردها دون مساعدات كبيرة من المجتمع الدولي . ولبلوغ هذه الغاية ، نحث البلدان المانحة ، وكل بلد يكون في وضع يسمح له بذلك ، على تقديم كل المساعدات الممكنة للبلدان الافريقية بغض النظر عن خلفية هذه الازمة . ان الحكومات الافريقية تحتاج الى مساعدات عاجلة ثنائية ومتعددة الاطراف على أساس مستمر يمكن التنبؤ به

والاعتماد عليه من أجل استكمال جهودها الفردية والجماعية في معالجة هذه الأزمة . ونقترح أن تستهدف تلك المعونات زيادة النمو في جميع القطاعات الحيوية في اقتصادات البلدان الافريقية .

ونظرا لأن معظم المشاكل التي تواجه البلدان الافريقية نجمت عن الجفاف أو عن خلل هيكلية أو اسباب خارجية ، ينبغي لأية توصيات مجدية أن تهدف الى تحقيق حلول طويلة الأجل في كل القطاعات الحيوية من أجل استئناف التطور والنمو . لذلك يقترح وفدى ان تعتمد هذه الجمعية اطارا لتوصيات وتدابير ذات توجه عطفي لكبح جماح الأزممة الاقتصادية الراهنة في افريقيا . ونحن على استعداد للاشتراك اشراكا كاملا مع الوفود الاخرى في هذا المسمى .

السيد ميزيري (ملاوى) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : كما تعلمون هذه هي المرة الأولى التي يشترك فيها وفدى في المناقشات العامة في هذه الجلسات العامة للدورة الحالية ، لذلك ، أود أن استمبحكم عذرا ان أطلب منكم أن تسمحوا لى أن أغتتم هذه الفرصة لأتقدم اليكم بأحر التهاني على انتخابكم بالاجماع رئيسا للدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة . ويشعر وفدى بسرور خاص ان يراكم في هذا المنصب الرفيع . ونحن على يقنة من أن خبرتكم الواسعة وتفانيكم القائم على أسس ثابتة للواجب والتزامكم الكامل بالنزاهة والانصاف في عالم يتعرض فيه السلم والأمن للتهديد من وقت لآخر ، كل هذه الخصال ستساعدكم في الاضطلاع بمسؤولياتكم . ان بلدكم وبلدى جاران ويتمتعان بعلاقات أخوية وودية وثيقة ويشتركان في نفس الثقافة ، ويتعرضان لنفس مؤثرات التاريخ والجغرافيا التي أجبرت بلدينا في عام ١٩٥٣ على الخضوع السياسي والاستغلال الاقتصادي من جانب نظام اتحادى بغيض عرف آنفذ باسم اتحاد روديسيا ونياسالان وبات الان بائدا . ويود وفدى أن يضم صوته الى التهاني الحارة التي قدمتها الوفود الاخرى لسلفكم، فخامة السيد خورخي ابويكا ، للطريقة التي تتسم بالكفاءة وتستأهل الاعجاب التي أدار بها مداوات الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة .

وترحب ملاوى أحر ترحيب بهروني دار السلام باعتبارها العضو ١٥٨ بالأمم المتحدة .
 اولا : لقد وصف الأمين العام وصفا شاملا وقديرا الحالة الاقتصادية الحرجة
 السائدة في افريقيا في تقريره الوارد في الوثيقة A/39/594 . وباهتمامه الراسخ عميق
 الجذور بشؤون افريقيا ، ونظرته الواسعة لصالح البشرية ، ونفان بصيرته ، حذر الأمين
 العام العالم في بيانه الذى أدلى به في المجلس الاقتصادى والاجتماعي في العام الماضي ،
 ان قال :

" ان الحالة قد تدهورت الى حد أن البقاء الاقتصادي لبلدان كثيرة في
 افريقيا معرض الآن للخطر . وانا لم يستجب المجتمع الدولي بصورة عاجلة ووافية
 لخدمته الحالة ، فانه ستترتب على ذلك آثار خطيرة ، لا تمس افريقيا وحدها ، بل
 العالم أجمع " (E/1984/68 ، الفقرة ٦) .

ثانيا ، لاحظ البنك الدولي في تقريره عن عام ١٩٨٤ أن بلدان افريقيا دون
 الصحراوية قد تأثرت تأثرا شديدا بالمناخ الاقتصادي المتدهور ، الذى يتسم بتباطؤ
 معدلات التبادل التجارى وانهيار أسعار الصادرات ، وارتفاع الالتزامات المترتبة على خدمة
 الديون ، وقد تضافرت كلها مع المستويات الراكدة من المساعدات الانمائية الرسمية مجتمعة
 في تقويض المحاولات التي تبذلها الحكومات التي تسعى الى تحقيق اصلاحات صعبة من
 الناحية السياسية . وأوضح البنك أن المساعدات الخارجية المتزايدة ، ولا سيما المساعدات
 التي تقدم بشروط تساهلية مطلب حاسم لعملية الإصلاحات السياسية . بيد أنه أعرب عن
 أسفه ، لان تلك الزيادة في المساعدات لم تكن وشيكة الحدوث .

ثالثا ، وفي تقرير بعنوان : " ازمة الديون والاقتصاد العالمي " ركز فريق خبراء
 تابع للمكثولت تركيزا كبيرا على الصعوبات الاقتصادية التي تعانيها البلدان النامية بوجه
 عام ، وعلى الاحتياجات الاقتصادية للقارة الافريقية على وجه الخصوص .

رابعا ، أوضح الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في تقريره لعام ١٩٨٣ ما يلي :

" تتسم افريقيا باتجاه متدهور في متوسط انتاج الفرد من الاغذية . كما
أن المنطقة عانت في السنوات الأخيرة من انخفاض ملحوظ في حصيله صادراتها من
السلع الأساسية . ومن ناحية أخرى ، زاد استيراد الحبوب الغذائية ، ولا سيما
سلع كالقمح الذي ما زالت القدرة الانتاجية للمنطقة عاجزة الى حد كبير عن توفيره .
وكان من شأن ذلك ، علاوة على الطلب المتزايد على النقد الأجنبي اللازم للصناعة
والحفاظ على الاقتصاد ، ان ازدادت احتمالات اوضاع موازين المدفوعات سوءا في
عدد كبير من بلدان المنطقة " .

وختاما فان البيانات التي ادلي بها في الجلسة العامة في الاسبوع الماضي تؤكد على خطورة المشاكل الاقتصادية التي تواجهها افريقيا .
 وعندما تنظر التقارير الاربعة الموثوق فيها مع بيانات الوفود فان وفد بلادى يستشف ان هناك توافق آراء يتخذ ثلاثة اشكال : الحاجة الى مساعدات الطوارئ ؛ المساعدة طويلة الامد للقارة ؛ والدور الذي ينبغي للدول الافريقية ذاتها ان تضطلع به لوقف الاتجاه الهابط في اقتصاداتها . والبعده الذي يشار اليه باستمرار في الجلسة العامة هو انتاج الغذاء وتوزيعه والحفاظ عليه والحاجة لوضع استراتيجيات لمواجهة التقلبات المناخية .
 وفي مقابل هذه الصورة القاتمة وربما المزعجة لافريقيا ، اود أن أشير الى بلدى وهو عضو في المجموعة الافريقية الجنوبية في الأمم المتحدة .
 ان ملاوي كما تعلم الجمعية العامة ، بلد مغلق ويفتقر الى الخامات المعدنية التي يمكن استغلالها اقتصاديا . وصادراته الاساسية هي التبغ والشاي والسكر والفول السوداني والقطن . وبالرغم من هذا الاعتماد الكامل على الزراعة فان ملاوي تمكنت من توليد النمو الاقتصادي ويات لديها فائض غذائي بسبب المناخ الملائم . ولا يوجد نقص في الايدي العاملة المجدة التي تؤمن بالوحدة والاخلاص والطاعة والنظام . وفضلا عن ذلك فان السياسة الاقتصادية لحكومة ملاوي اتاحت لشغل ملاوي الحصول على احتياجاته الاساسية من الغذاء والمأوى والملبس . وفي شباط/فبراير من هذا العام أخبرت حكومة ملاوي العالم ان :

"الهدف الاساسي من سياسات ملاوي الانمائية هو مواصلة رفع مستوى معيشة كل السكان على أساس المشاركة الكاملة في عطية التنمية والتوزيع المنصف للفوائد الناجمة عنها . ومع أخذ هذا الهدف في الاعتبار ، فان شعب ملاوي يؤمن ايمانا راسخا ويدرك انه يتحمل المسؤولية الاساسية في القيام بشكل ناجح بتنفيذ برنامج التنمية المتوخى " .

ومن الملاحظ ان الاولوية لدى حكومة ملاوي معطاة لرفع مستوى المعيشة للسكان في المناطق الريفية وحيث ان غالبية السكان تعيش في المناطق الريفية فقد بذلت ملاوي

كل جهد لتشجيع التنمية في هذه المجالات وتحسين مستوى المعيشة للسكان . والهدف الاساسي هو نشر الفوائد الاقتصادية والاجتماعية بشكل أوسع بين سكان الريف وتوسيع البنية الاساسية الاقتصادية والاجتماعية وادخال الشعب بصورة مباشرة أكثر في الاقتصاد النقدي . وقد أقر نهج اساسي يعتمد الى حد كبير على تطلعات المجتمعات الريفية واستعدادها للاستثمار وللإسهام بجهدها ومواردها في مشاريع خدمة الذات . كما يشجع تطوير المهارات الريفية بتوفير تسهيلات التدريب الضرورية للاعتماد على الذات . وتنشط لجان المراكز والمنظمات الطوعية للنهوض بمشروعات المساعدة الذاتية لتحسين مستويات المعيشة للريفيين بينما تشجع الحكومة جهودها برصد المبالغ لها وتزويدها بالمساعدة التقنية .

وعلى ضوء هذه الخلفية قدم البنك الدولي تقريراً بأن ملاوى " قد حققت نمواً مقداره ٣ في المائة أو أكثر في ١٩٨٣ في الناتج القومي الاجمالي . وان لديها فائضاً غذائياً تبيعه لجاتها أو الدول الأخرى في افريقيا . وعلاوة على ذلك أكد الأمين العام في تقريره المطروح على الجمعية العامة ان ملاوى لديها فائض غذائي .

غير ان بلادى تواجه اختناقات في النقل يزيد من تفاقمها حقيقة انها بلد مقفل ، كما ذكرت من قبل ، وبالتالي فانها تحتاج الى كمية كبيرة من ارصدة النقد الاجنبي للابقاء على قوة الدفع في تنمية المناطق الريفية وتحسين البنية الاساسية القائمة وخاصة في مجال النقل ، وتدريب الملاويين في مجالات مختلفة كالطب والهندسة والهندسة المعمارية والمحاسبة وتنفيذ برنامج الاستقرار المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي ، والمواءمة الهيكلية للائتمان مع البنك الدولي .

هناك توافق واسع في الآراء في افريقيا على ان المعونة الانمائية عليها ان تساعد دول افريقيا على السيطرة على مشاكلها الاقتصادية ، لكن ، للقيام بهذا ، تحتاج افريقيا الى مساعدة مالية وتقنية على أسس ثنائية مع البلدان الصناعية ، وعلى شكل متعدد الاطراف من المؤسسات الدولية كالبنك الدولي ووكالاته المتخصصة ، والاتحاد الاقتصادي الاوروسي وغيرهما .

قد يكون من المسلم به انه في اروقة الأمم المتحدة ، وفي اللجان الرئيسية ، وفي اللجان الفرعية وفي مجلس الامن ، وفي التجمعات الاخرى للمجموعات لدى الأمم المتحدة ، تتحدث الدول الاعضاء على اساس الاتفاق الايديولوجي ، والقرب القساري ، والاخلاص الاقليمي ، والود الثقافي . الا ان هناك على اية حال قاسما مشتركا يوحدنا جميعا هو اننا قد خلقنا لبعضنا البعض ونشترك في مصير واحد . وان استخدام نداء افريقيا الاقتصادية كمناسبة لتبادل الاتهامات او الادانات أمر غير مشر ، وان دفن معالمنا المتعارضة خدمة لهدف مشترك هو مساعدة افريقيا امر عظيم .

وسع اخذ هذا النداء في الاعتبار فان وفد بلادى يود ان يشترك مع الممثلين الموقرين في النداءات التي وجهها في هذه الجمعية لمساعدة افريقيا . ويمكن تلخيص المقترحات المحددة التي قدمت حتى الان فيما يلي :

أولا ، بالرغم من التحفظات المعروفة جيدا ، فان البلدان الصناعية قد تود ان تنسق جهودها ترتب لزيادة اسهاماتها لرابطة التنمية الدولية التي تتسم بشروط مساعدتها بالمعقولة .

ثانيا ، يسر وفد بلادى ان يلاحظ انه قد اشير الى البيان الصادر في لندن في حزيران / يونيه هذا العام من جانب البلدان الصناعية السبع - ايطاليا - الجمهورية الالمانية الاتحادية ، فرنسا ، كندا ، المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة ، اليابان ، ولايساورنا أى شك في أن محتويات البيان المشترك سيعاد النظر فيها على ضوء الحالة الاقتصادية الراهنة في افريقيا وان معظم التوجيهات ، ان لم يكن كلها ، ستنفذ .

ثالثا ، ينبغي للمجتمع العالمي ان ينظر في امكانية تقديم مساعدة تقنية بنفسيه وقف التصحر وان يقدم الغذاء للبلدان المنكوبة بالجفاف ، وللملايين اللاجئين في افريقيا ، رابعا ، يطلب من البلدان الدائنة ان تنظر في امكانية تحويل العون الانمائي

الرسمي الى منح .

خاصا ، تناشد البلدان المغلقة والبلدان الاقل نموا العالم بأسره أن يساعد في انشاء صناعات ريفية صغيرة لتجهيز الخامات الاولية للاستخدام المحلي أو للتصدير وان تشاركها في معارفها التكنولوجية . وينبغي للبلدان الساحلية ان تسعى الى تيسير نقل صادرات وواردات البلدان المغلقة .

سادسا ، تناشد البلدان الصناعية ان تقدم عملا تعاونيا لانعاش التجارة العالمية بتقليل السياسات الحمائية او التدابير المحتملة ان تعوق نمو الاقتصادات الافريقية .

ختاما ، يود وفد بلاوي ان يسترعي الانتباه الى احتياج البلدان الصناعية على وجه الخصوص والمجتمع الغولي ككل للنظر في تقرير فريق خبراء الكومنولث الذي يمكن تلخيص توصياته فيما يلي :

" يجب ان تعطى الاولوية لمجموعة خاصة من التدابير لمساعدة البلدان

النامية ذات الدخل المنخفض وخاصة في افريقيا "

وبعض توصياته كما يلي : اعادة انعاش الصندوق الاستثماري لصندوق النقد الدولي وحساب دعم الفائدة لتعزيز التمويل متوسط الامد منخفض الفائدة لميزان المدفوعات للبلدان منخفضة الدخل التي تعاني صعوبات كبيرة في استخدام تمويل صندوق النقد الدولي المشروط قصير الامد بأسعار الفائدة العالية ؛ التسليم بانه ولو أن اقراض صندوق النقد الدولي الملائم امر مستعوب الا ان الطبيعة الهيكلية طويلة الامد للتكيف المطلوب في معظم البلدان منخفضة الدخل تحتم ان يكون للبنك الدولي دور رئيسي في التمويل الخارجي للتكيف وذلك بالاتصال بالبنوك الاقليمية ؛ وتحقيق زيادة حقيقية كبيرة في المساعدة الانمائية الرسمية مع توجيه نسبة اكبر الى البلدان الفقراء واعطاء دور اكبر لبرامج الاقراض

ويتحتم في هذا الصدد أن يولي الاهتمام على جناح السرعة لتوفير مصادر تكميلية للمساعدة الانمائية الدولية لتجنب حدوث هبوط كبير في التدفقات متعددة الأطراف الى البلدان منخفضة الدخل ، والتنفيذ الكامل للالتزام بالمساعدة الانمائية الرسمية لشطب ديون أشد البلدان فقرا ، وتقديم اغاثة كبيرة للبلدان النامية الاخرى ذات الدخل المنخفض ، والاغاثة الكبيرة ، من خلال فترات استحقاق وفترات سماح أطول ، وأسعار فائدة أقل واعادة جدولة متعددة السنوات في نادي باريس لاعادة جدولة الديون الرسمية للبلدان منخفضة الدخل ، واصلاح اجراءات اعادة جدولة الديون الرسمية لاعطاء أهمية أكبر للتدفقات التمويلية الجديدة وخاصة اتباع نهج منسق يدعم اعادة الجدولة مع تدفقات جديدة بشروط تساهلية ويكفل اعادة تأمين تغطية ائتمان الصادرات بسرعة ، وأخيرا ، تحسين الادارة المحلية وخاصة ادارة الدين . وتستطيع الوكالات الدولية أن تقوم بدور مفيد في توفير مساعدة فنية لاستحداث نظم لادارة الديون في البلدان منخفضة الدخل .

ويدرك وفد بلدي أن هناك العديد من أوجه التباين في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية فيما بين الدول الأعضاء في العالم . وقد تمثل افريقيا لبعض المراقبين مجرد صورة معقدة تفصلها عنهم أزمان طويلة أو مسافات شاسعة ، على الجانب الآخر من أنهار وبحيرات وبحار العالم ، والعياء العميقة للمحيطات الهندي والهادي والاطلسي . لكن افريقيا بالنسبة للوفود الحضور في الجلسة العامة عضو في الأسرة الاقتصادية الدولية بحاجة ماسة الى مساعدة من المانحين المحتملين والتقليديين . اننا نتقاسم جميعا هنا هذا الصباح اهتماما مشتركا ، أجل ورغبة مشتركة في مساعدة افريقيا في الحصول على احتياجاتها المالية ، وفتح أسواق العالم للصادرات الافريقية ، لتخفيف عبء الديون الدولية الذي لا يطاق وتوفير الغذاء للاجئين وضحايا الجفاف ، ووقف التصحر ، وتحسين الأوضاع الصعبة للمواصلات في افريقيا ، واستئصال الأعداء المميتة الثلاثة في البلدان النامية أو السيطرة عليها ، وهي على وجه التحديد ، الفقر والجهل والمرض .

وفي الختام ، يود وفد بلدي أن ينتهز هذه الفرصة ليشكر البلدان العديدة الممثلة اليوم في هذا الاجتماع العام ، التي أرسلت أغذية الى الجياع في افريقيا والبلدان التي

ساعدت متعاطفة وتواصل مساعدة بلدى ، في تنفيذ برامجه الانمائية ، مترجما بذلك الاستقلال السياسي الى نمو اقتصادى تستفيد منه ملاوي كشعب وحكومة وأمة .

ان ملاحظة وفد بلدى هي أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تركز جهدها لعظائم الأمور وملزمة بخدمة الانسانية . ونحن نناشد جميع المانحين المحتملين والتقليديين أن يقدموا المساعدة لافريقيا . اننا مقتنعون أنه اذا ما توافرت الارادة السياسية للعطاء والعاطفة نحو التسامح والصبر في استجلاء الأمور والتصميم على النجاح ، فان المجتمع الدولي قادر على تقديم مساعدة سخية الى افريقيا في هذه اللحظة التي تتسم بشح الأغذية في بعض أجزاء القارة والصعوبات المالية واختلال موازين المدفوعات والجفاف المتلف والجوع والتصحّر ومشاكل النقل وشحّ الدوا الذي يحتاجه للمرضى .

السيد بن غلّون (المغرب) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لأول مرة في

تاريخ منظماتنا ، تقرير الجمعية العامة أن تدرج على جدول أعمالها ، كبندي رئيسي ، النظر في الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا .

ويلاحظ المجتمع الدولي بصراحة أن الحقيقة المتمثلة في مأساة افريقيا يجب أن ينظر فيها على مستوى الاجتماع العام لجمعيتنا ، وقد عيّنت اليابان كمنسق للفريق العامل المعني بشأن الحالة الاقتصادية في افريقيا ، ممثلة بالسفير كويباشي ، الذي عهد اليه بهذه المهمة .

لقد سبق للجمعية العامة أن اعترفت في الماضي بأن بلدان افريقيا أكثر البلدان النامية حرمانا . وحوارنا اليوم يبين بوضوح أن افريقيا ، التي تعاني الآن من أخطر أزمة اقتصادية واجتماعية في عالم اليوم ، قد دخلت في عطية خبيثة تتمثل بتخلف متسارع . وان اقتران الكوارث الطبيعية الخطيرة بصورة خاصة مع نتائج تراث التاريخ الاستعماري والآثار المدمرة للمناخ الدولي وأسباب محلية معيّنة ، جعل من منطقتنا قارة ضحية .

ان الجفاف والتصحّر اللذين أتلغا مناطق الصحراء في غرب افريقيا ومنطقة السهول السوداني أيضا ، بالاضافة الى شرق وجنوب افريقيا ، لم يسبق لهما مثيل في عقد العشرينات

وهكذا جرت مناطق شاسعة في قارتنا الى تناقص متسارع في النشاط الاقتصادي والتصحر متسارع وجوع مستمر ، وتقلصت حياة الناس فتحوّلت الى معركة يائسة لمجرد البقاء في ظروف حرمان تام تقريبا . ومن الطبيعي في مثل هذه الظروف ، ألا يتقدم الكفاح من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصورة طبيعية أو عادية في حالة سكان يعيشون في ظروف دون المستوى البشرى وعلى نحو محفوف بالمخاطر التي تفوق كل تصور .

ويدرك المجتمع الدولي أن افريقيا لا تزال ، على الرغم من امكانياتها الاقتصادية الهائلة ، ليست أقل القارات تعرضا للتحليل وأقلها تجهيزا فحسب ، بل أيضا أقل القارات نموا على كوكب الأرض حيث تضم افريقيا ثلاثة أرباع أقل البلدان نموا في العالم ، وأكثر من ثلثي البلدان النامية غير الساحلية ، ويتأثر بالجفاف والتصحر فيها أكثر من أربعة أخماس البلدان الافريقية . وعلاوة على ذلك ، فإن أكثر من نصف سكان البلدان الافريقية يواجهون نقصا حادا في الأغذية ، الى درجة أن حوالي ١٥٠ مليون افريقي يعانون من مجاعة حادة ومن سوء التغذية وغالبا من شح في مياه الشرب . وعلاوة على ذلك ، يصابون بأمراض وبائية حدثت على شكل فظيع في الماضي .

ان افريقيا هي أقل أجزاء العالم تصنيعا ، مع انتاج منخفض من الصناعات المعدنية والتكنولوجية وتجارة ضعيفة في السلع المصنعة . وقد اعتبرت اللجنة الاقتصادية لافريقيا - وأقتبس من تقريرها - " ان الصناعة مازالت في معظم البلدان الافريقية اجنبية جزئيا وحضرية جزئيا محاطة بمحيط ضخم من التخلف الريفي " - وتتكون هذه الصناعة من مجموعة ضخمة من الوحدات المختلطة والمرهقة الى حد أنها أصبحت مصدرا حقيقيا لاستنزاف العملة .

وفي الوقت نفسه تضرب افريقيا الرقم القياسي العالمي في عدد اللاجئين والنازحين وتشهد أدنى مستويات الالمام بالقراءة والكتابة والتدريب في العالم وأشد الهياكل تخلفا في ميداني الصحة والاسكان . ويتبع ذلك أنها ذات أعلى معدل للوفيات بين الأطفال وأكثر الظروف افتقارا للاستقرار بالنسبة للفئات الضعيفة من السكان المنكوبين .

وتفيد دراسة أجريت بشأن الموارد البشرية ونشرها برنامج الأمم المتحدة الانمائي عام ١٩٨٣ أن ٨٠ في المائة من الافريقيين لا يحصلون على الخدمات الطبية الحديثة وأن ٩١ في المائة من السكان في المناطق الريفية لا تتوافر لهم المياه الصالحة للشرب بالقرب من منازلهم وأن ٧١ في المائة من الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن ٢٥ عاما لم يتلقوا أي قدر من التعليم وأن ٤٥ في المائة من الافريقيين يعانون من البطالة الكاملة أو الجزئية . وبالرغم من الاصلاحات الشجاعة التي اضطلعت بها الحكومات الافريقية لتحسين اقتصاداتها ، فقد تعرقل نشاطها من جراء جسارة عبء خدمة الديون الذي يقدر فـي المتوسط بقراءة ٢٥ في المائة من حصائل صادراتها بل ويصل في بعض الحالات الى ٥٠ في المائة . كما أحبطت جهودنا بسبب ما يتخذه التدهور العام في معدلات التبادل التجاري من أبعاد يتعذر تحطها وبسبب الانهيار الحاد في أسعار السلع الأساسية الذي لم نشهد له مثيلا خلال الأعوام الأربعين الماضية .

وقد انخفضت المساعدة الانمائية الرسمية المقدمة لافريقيا في الثمانينات من حيث القيمة الحقيقية بينما لا تلقى الاستثمارات الأجنبية الخاصة أي اهتمام في القارة بأسرها . وتبين الأرقام المفجعة التي أوردتها توامدي سهولة التخلي عن القارة الافريقية عندما يجهل المرء أو يسيء فهم قضيتها الحقيقية وواقع حالها المؤلم .

وأنا اذا ألق على الجوانب المتعددة للأزمة العميقة التي تجتازها قارتنا ، لا أحاول القول بأنها قدر محتوم . كما أنني لا أسعى الى تبرير اعادة توزيع المعونة القائمة بما يعود بالضرر على المناطق النامية الأخرى . بل أود ، على النقيض ، أن أبرز الحاجة الى نهج دائم منسق وشامل بغية توفير المساعدة العاجلة للسكان الافريقيين المنكوبين والحيولة دون تفاقم الحالة فيما بعد ، وارساء أسس النوباتخاند تدابير فيما يتعلق بالعوامل السلبية للبيئة الدولية ، وبدء عملية تنحية في افريقيا ولا سيما في المنطقة دون الصحراوية ، وإيلاء عناية خاصة لأقل البلدان نوا في القارة .

وفي هذا الصدد ، ترى المملكة المغربية أن أفضل وسيلة للمواءمة بين السياسات الوطنية والمساعدة المقدمة من المجتمع الدولي ومساهمة منظومة الأمم المتحدة بغية تنمية موارد افريقيا تكمن في تنفيذ خطة عمل لاغوس التي تعد أفضل اطار للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في افريقيا بأسرها .

ويعلم الجميع أن أراضي وبحار افريقيا تمثل أكثر من ربع مساحة العالم وتحتوي على موارد طبيعية وبشرية هائلة الأمر الذي يوفر بوضوح امكانية اقتصادية حقيقية للتمتع بالموارد الدولية .

كما يعلم الجميع أن نسبة ما هو مستغل حاليا من الثروة السمكية المتوافرة في افريقيا ضئيلة للغاية وأن النسبة المثوية لاستغلال الطاقة المائية تكاد لا تذكر أما الثروات المعدنية التي تحويها القارة فلا تكافؤ بينها وبين قدرات استغلالها محليا .

وفيما يتعلق بالامكانيات الزراعية في افريقيا من السلم به أن التكنولوجيا القائمة ذات الصلة بالانتاج الزراعي وبتخصيب التربة ، والغاء القيود المؤسسية الداخلية ، وقيام المجتمع الدولي بتعبئة الموارد الضرورية كلها أمور من شأنها أن تتيح تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي في افريقيا في غضون فترة زمنية قصيرة للغاية ومن ثم تسهم أسهاما كبيرا في القضاء على الجوع في العالم بحلول نهاية هذا القرن .

وفي هذا الصدد ، أعتقد أنه من المجدى التذكير بأنه بغية تخفيف حدة الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا يتعين الاضطلاع بأنشطة طويلة الأجل ان كان لنا أن نجابه هذا التحدي الذي لم يسبق له مثيل ويجب أن تتجاوز هذه الأنشطة حدود المساعـدة العاجلة أو المشاريع القليلة المتناثرة حتى وان كانت معدة بدقة ومنفذة على نحو صحيح .

وفضلا عن ذلك يعد تضامن المجتمع الدولي بأسره ومنظومة الأمم المتحدة ضرورة ملحة لمساعدة البلدان الافريقية بغض النظر عن نظمها الاقتصادية والاجتماعية . فاذا كان من الحقيقي أنه لا يوجد أي فارق بين ندرة الموارد هنا والمجاعة هناك ، فانه يجب علينا ، مع ذلك ، أن نميز بين أولئك الذين يتخذون من الأزمة الافريقية ذريعة لتصعيد حدة المنازعات التي عادة ما تثير الاضطرابات في عالمنا وأولئك الذين يترفعون عن جميع الخلافات ويعربون عن تضامنهم من خلال العمل على الطبيعة .

ونحن نشهد اقضاء متزايدا لافريقيا ولا سيما المنطقة دون الصحراوية عن مجرى الحياة الاقتصادية والتعاون الدولي . وهذا الاقضاء يمكن أن يتفاقم خلال العقد الحالي ومن ثم تتوافر لدينا الأسباب التي تهر الخشية من أنه ما لم تتخذ تدابير هيكلية واسعة النطاق على الصعيد الدولي سيقتضى على هذه المنطقة المنكوبة اقتصاديا بمستقبل سياسي تسوده الفوضى مع ما يترتب على ذلك من مؤثرات اجتماعية خطيرة .

ولهذا السبب يتعين بشكل ملح ايلاء عناية خاصة خلال هذه الدورة لافريقيا ولأقل مناطقها تقدا ما كي يتسنى القضاء على الخطر المحدق بقارتنا فهو اقضاءها تدريجيا من العملية الاقتصادية العالمية .

ان افريقيا تعاني بالفعل من داء يستعصى على الوصف يسمى بالفصل العنصرى ، الفصل العنصرى السياسى المستشرى جنوبي قارتنا منذ أمد بعيد . واذا كان لافريقيا أن تقاس نوعا آخر من الفصل العنصرى فى المستقبل القريب ، نوعا اقتصاديا ذا بعد قارى فاننا لن نسمعنا السكوت على ذلك .

ان افريقيا متضامنة ستقترح على هذه الجمعية بتأييد من أعضاء مجموعة ال ٧٧ اعلنا موجهها للعمل بشأن الحالة الاقتصادية فى افريقيا ، يتسم بالواقعية وبينم عن ادراك المسؤولية . وباعتماد هذا الاعلان بالاجماع وتنفيذه بالكامل سيحمل المجتمع الدولي وفقا للمثل العليا الواردة فى ميثاق الأمم المتحدة بغية درء هذه الكارثة دولية النطاق . ويحدونا عظيم الأمل فى أن نرى الجنس البشرى بأسره يتغلب على تحد من أكبر التحديات فى عصرنا اذ أننا على يقين من أن العالم المتقدم لا يمكن أن يقبل اقتراف اثم عدم مساعدة قارة فى خطر .

السيد نتانيا هو (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : عند ما نشر

توماس مالتوس منذ أكثر من قرن ونصف ملاحظاته المتشائمة عن تجاوز النمو السكانى لحجم الامدادات الغذائية كان يشعر بالقلق حيث تصور أن فى ذلك نهاية الجنس البشرى ، ونحن نعلم الآن أن مالتوس كان مخطئا بكل معاني الكلمة . وان البشرية ستبقى . ولكن ذلك لا يبعث على الارتياح الى حد كبير حيث أن ما يتعين علينا التصدى له هو البؤس الحقيقى واللموس الذى يعاني منه مئات الملايين من الرجال والنساء والاطفال .

ان ٥٠٠ مليون نسمة أي ٤١ في المائة من سكان العالم يعانون يوميا مما لا يمكن أن نشير اليه ببساطة على أنه الجوع فحسب ، أو اذا أردنا صفة دقيقة ، الجوع المهلك ، وانما يكابدون نوعا من الجوع يشل حركتهم البدنية ونشاطهم الذهني . وهو جوع يتأرجح ضحاياه بين الحياة والموت ، وتكرس كل لحظة يحيونها لانتظار الحصول على كسرة الخبز التالية .

ونواجه الآن مشكلة عاجلة في افريقيا . ولكن الأزمة التي لقيت كل هذا الاهتمام قد تطورت في الواقع على مدى سنوات عديدة . ومع الزيادة الفلكية في تكلفة الطاقة خلال العقد الماضي ، انخفض انتاج الأغذية في افريقيا فعلا بنسبة ١٥ في المائة . ويبلغ معدل الوفيات بين الأطفال . ١ أمثال ذلك المعدل في العالم المتقدم النمو . ويتوقف الارتفاع في متوسط العمر المتوقع . ويجرى تخصيص المزيد من الموارد بصورة مستمرة لمجرد الابقاء على حياة البشر عند أدنى مستوى للكفاف . ورغم هذا ، يموت العديد من الآلاف جوعا بصفة أسبوعية . والطريقة الوحيدة لتحقيق قدر من الخوث الفوري هي شحن الأغذية من الخارج . ولا توجد طريقة أخرى للتخفيف من المعاناة في الأجل القصير . واليوم ، يمكنني القول بأن حكومتي قد أعدت شحنة من المواد الغذائية البروتينية والفيتامينات والأدوية لارسالها فوراً الى اثيوبيا والمناطق الأخرى المنكوبة بالمجاعة في افريقيا . ثانياً ، ان د . داود الأحمر ، وهو المنظمة الاسرائيلية المناظرة لمنظمات من قبيل الصليب الأحمر ، سيشرع في القيام بحملة عامة لجمع الأموال في اسرائيل من أجل توفير الغذاء والكساء والأدوية لمواجهة الجوع في افريقيا . ونعتقد أنه يجب تقديم كلا نوعي المعونة من عامة وخاصة ، في تلك الحملة ، وينبغي أن يساهم فيها أكبر عدد ممكن من البلدان ، حتى تلك التي تعاني من صعوبات اقتصادية . ولكن ماذا عن التدابير التي تلي الاجراء الفوري ؟ لأنه بعد هذه السنة ، ستجئ سنة أخرى ، ومن المستبعد حدوث أي تحسن في الوضع الغذائي . بل من المحتمل أنه سيزداد سوءاً . وسيتعرض المزيد من البشر ، الملايين منهم ، للموت .

فبالإضافة الى ارسال الشحنات العاجلة ، ماذا يمكن عمله الآن لضمان ألا تصبح الكوارث من هذا القبيل سمة دائمة للحياة الافريقية ، ويتم تقبلها تدريجياً وبشاعة وعدم اكتراث على أنها قضاء وقدر ؟ وحتى بالنسبة للجهد متوسط الأجل ، فليس هناك في الواقع متسع من الوقت لمزيد من المؤتمرات ومزيد من القرارات ومزيد من ابداء مشاعر الشفقة . لا بد من العمل .

فما الذي يمكن عمله ؟ لقد قدمت العديد من الاقتراحات القيمة من فوق ههنا المنبر خلال الأيام الأخيرة . والعديد منها قدم في اطار العوامل السكانية وتحليل الكميات

الاقتصادية ، مثل الدين الدولي الضخم ، والأسعار المنخفضة للسلع الأساسية ، اللذين أديا الى أن تصبح المشكلة في افريقيا حادة للغاية خلال السنوات الأخيرة .
لن أحاول أن أكرر ما سبق التعرض له هنا بصورة متازة . أود أن أركز بإيجاز على التدابير العملية التي تضمن على حد سواء تحقيق انتاج غذائي أكبر ، واستخدام أكثر فعالية لما يتم انتاجه خلال السنوات القادمة .

لقد أعدت وزارة الزراعة الاسرائيلية مؤخرا دراسة معنونة " مواجهة التحدي في انتاج الغذاء العالمي " . وتشير تلك الدراسة الى انه اذا ما استمرت المعدلات الحالية للنمو السكاني سنحتاج الى زيادة قدرها ٦٠ في المائة على الأقل في انتاج الغذاء بحلول عام ٢٠٠٠ . وأما ما عقد ونصف عقد وليس قرنا بأكمله . ولكن الدراسة توضح أيضا أنه مع تحسن طفيف جدا في أساليب الزراعة يمكن توفير الغذاء لضعف عدد سكان العالم في عام ١٩٧٥ في نهاية القرن الحالي ، ومع مستوى متوسط من التحسين في تلك الأساليب يمكن اطعام أربعة أمثال عدد السكان .

بيد أنه يجب معالجة العديد من المشاكل الحادة قبل تحقيق ذلك .

أولا ، ينبغي وقف تحات التربة وزحف الصحراء على الأراضي القابلة للزراعة ، ويجب نشر المعلومات عن الامتار الضارة لبعض أساليب الزراعة ولازالة الغابات واعاقه نموها .

ثانيا ، يجب تعزيز أسلوب زراعة المحصولين ، بحيث تستخدم الأرض لا لتساج المحاصيل الغذائية مرة أخرى بعد استخدامها في انتاج المحاصيل غير الغذائية مثل القطن ويمكن التعجيل بذلك ودرجة كبيرة عن طريق التقدم الذي أحرز مؤخرا في انتاج الأسمدة العضوية والاصطناعية .

ثالثا ، ينبغي معالجة مشكلة الخسارة بعد الحصاد . وهي تمثل في كثير من الأحيان ما بين ٣٠ في المائة الى ٤٠ في المائة من الخسائر الاجمالية . ويؤدي التخزين غير الملائم والمطول للحبوب وغيرها من المواد الغذائية الى تعرضها للشروور المزدوجـة للقوارض والعفن . ويمكن التقليل من هذا الفاقد باتباع وسائل تقنية بسيطة للتبريد ومكافحة الامتات ، وكذلك باعطاء أولوية عالية للنقل السريع للمحاصيل من الحقل الى السوق .

رابعاً ، يجب معالجة مشكلة المياه ، لا عن طريق الأساليب الحديثة للري ، مثل أسلوب التنقيط ، فحسب ، بل باستحداث مصادر جديدة للمياه أيضاً عن طريق ادخال تحسينات على عمليات المسح الجيولوجي ، وتطبيق أسلوب تحلية مياه البحار كلما كان ذلك ممكناً .

خامساً ، ينبغي تشجيع المجتمعات الريفية على اعداد محاصيلها للتسويق وليس للاستهلاك المحلي وحده بل للتصدير أيضاً . وقد يعني ذلك الاستعاضة عن المحاصيل التقليدية بالمحاصيل غير التقليدية التي قد تحقق ربحاً أكبر . فالانتاج لا يمكن استمراره بنجاح في فراغ ، أي دون وجود عملاء لما يجري انتاجه .

سادساً ، يجب أن نعيد للمزارع مكانته المحترمة سابقاً في المجتمع ، بحيث يلقى في الأرض من يتركونها حالياً وينزحون الى المدن ، بحيث ينظرون الى الزراعة باحترام متجدد بدلا من نظرتهم الراضية .

ونحتاج الى حملة كاملة واسعة النطاق ، لا مجرد جذب انتباه هنا او هناك ، حملة تؤيدها الحكومات التي مهما كانت خلافاتها السياسية والعقائدية ، يجب أن تضع تلك الخلافات جانبا من أجل هذا الجهد . وهذا يتطلب اهتماما بالغا بالتفاصيل ، وجميع الاجراءات المتواضعة التي تؤدي الى تحسين تدريجي ، وهو ما يعني في نهاية الأمر الفرق بين النجاح والفشل .

وفي التحليل الأخير ، فان المورد الذي لا يمكن الاستغناء عنه لتحقيق التقدم هو المزيد من البشر المدربين على أساليب أكثر فعالية في الزراعة . والبلدان التي لديها خبرة طويلة في تلك التقنيات طيها واجب مشاطرة تلك المعرفة مع الآخرين ، عن طريق ارسال خبراءها للخارج ومساعدة القادسين اليها بفرض التدريب .

انني أمثل بلدا صغيرا محروما من الموارد الطبيعية . واحدى مشاكلنا الرئيسية هي بالتحديد انتاج الغذاء . ونظرا للطبيعة شبه القاحلة لأرضينا ، كان طينا أن نتعلم كيفية استخدام أساليب الري لأقصى حد ، بل واستحداث أساليب جديدة . لقد حاول

علماء الوراثة النباتية ، ونجاح ، استحداث سلالات جديدة تؤدي الى زيادة انتاج المحاصيل في منطقة معينة . ويعمل علماءنا الآن على استحداث منتجات حسب غنية بالبروتينات يمكنها أن تستكمل الوجبة الغذائية في المناطق التي تعاني من نقص البروتين . وفي الماضي تقاسمنا ثمار معرفتنا وخبرتنا مع الآخرين وخاصة مع الأمم الافريقية . والآن نفعل ذلك مرة أخرى . حيث تتعاون اسرائيل الآن مع نحو ٥٠ بلدا في أنحاء العالم في مجال الزراعة وفي المجالات الأخرى المرتبطة بها مثل موارد المياه والتنمية الريفية والصحة العامة .

ولا تزال خبرتنا في تحويل الاراضي شبه القاحلة الى اراض زراعية منتجة خيرة حديثة . فهي لا ترجع الى قرون أو حتى عقود بل انها حديثة في الأذهان ، وما زالت مستمرة . ونعتقد انها ستكون مفيدة لا للبلدان التي أصابها المجاعة فحسب ، بل للبلدان الصناعية المانحة أيضا ، والتي يمكن أن تتعزز قيمة معرفتها المادية السخية بالعمل معنا . وقبل كل شيء ، نود أن نتقاسم خبرتنا مع كل من يعتقد بأن ذلك التعاون سيكون مفيدا له بصورة مباشرة . ونحن على استعداد لمشاركة أي بلد - مهما كانت طاقاته السياسية معنا - في ثمار جهودنا الخاصة في انتاج الغذاء . اننا على استعداد لاقامة اتصالات فورية مع تلك البلدان لبحث مشاكلها المحددة المتعلقة بالمجاعة والجفاف .

ولا يستطيع أحد بعد اليوم أن يدهي الجبل بالمساة المستفحلة التي يشكها
 الجوع في العالم . كما لا يمكن القول بأنه " لا يمكن حل شيء " ، وهو ما كان يحدث في
 الماضي بالنسبة للماضي الأخرى التي حدثت من قبل في هذا القرن . ولا يعني تعاضد
 الصعوبات أن قهرها مستحيل . يجب أن نحذر الاستسلام للقضاء الذي يصبح بمثابة القبول
 له . وسجرد العفقة لا يكفي . فالملوب الآن هو التصميم على العمل ، التصميم على تجاوز
 كل ما يفرق بيننا في سبيل هذه القضية .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥